

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

التخصص: مالية وتجارة دولية

بـعـنـوان:

محاولة تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة
2020/2014

تحت إشراف الأستاذ:

❖ جاري فاتح

من إعداد الطلبة:

❖ دحو أنفال
❖ بوعفاد شهيرة

السنة الجامعية: 2022 / 2021



شكر وتقدير

" إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكد "

بصدد إنجازنا هذا العمل، نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمامه،
وأنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الكريم
"جاري" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته
التي لم يبخل علينا بها، راجين من المولى عز وجل أن يوفقه في حياته.

دون أن ننسى شكر كلا العائلتين " بوعفاد و دحو "

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا منذ بداية مشوارنا الدراسي
إلى غاية هذه المرحلة.

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.

شهيرة و أنفال

شكرا

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء .

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، الذي لم
يخل بشي من أجل دفعي في طريق النجاح، الذي
علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى " أبي منور " .

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى
والدتي العزيزة .

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي
إلى إخوتي زكريا، دعاء، رانيا .

إلى روح قلبي ونصفي الثاني عمر .

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمي منذ بداية
مشواري الدراسي إلى غاية هذه المرحلة خاصة
الأساتذة جاري، نسيلي ، دروازي، معيوف، قرين،
شيخي خديجة، حدادي " .

أهدي هذا العمل إلى كل هؤلاء، وأرجو من الله عز و
جل أن يتقبل مني هذا الاجتهاد .

أنفال

إهداء

إلى من وهبتني الحياة ومنحتني الحب و الحنان، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها؛
إلى من ربنتي بلطف وعلمتني حب الحياة. المرأة العظيمة أُمي الحنون.
إلى من كلله الله بالوقار إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي، إلى رمز الصبر
والحب والعطاء الذي تؤسم في درجات العلا و السمو إلى ذلك الرجل الكريم أبي
العزیز

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم، من يعيش في ظل وجودهم أُملي ومن تقاسمت
معهم كل لحظات حياتي. من كل الكلمات لا توفيهن حقهن أختاي العزيزتان "أمال"
و "كهينة"

إلى الذي جمعته به أظهر العلاقات، إلى الذي يشاركني الحياة بجلوها ومرها الذي
جعل حقه من أعظم الحقوق علي؛ إلى السند و الرفيق زوجي الغالي "سيف الدين"
إلى قرة عيني من ملأ حياتي أملا و نورا وأدخل الضحكة وجدها في زوايا منزلي
الصغير إلى فلذة كبدي

ولدي الحبيب "أيهم"

إلى كل من عائلة "بوعفاد" وعائلة "تلاجاتي" كل باسمه .
إلى أصدقائي، رفقتي الطيبة سر قوتي و نجاحي إلى كل الذين تقاسمت معهم تعب
الدراسة و فرحة النجاح و خيبات الفشل
إلى الذين أعتز دائما بمعرفتهم مهما فرقنا الحياة .
إلى زميلتي في هذا العمل "أنفال"
أهدي هذا العمل المتواضع

الملخص

يناقش هذا البحث تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014/2020، لذلك تم صياغة الإشكالية الرئيسة على النحو التالي: ماهو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014/2020؟ والهدف الأساسي من ذلك هو محاولة تتبع تطور معدلات تضخم الجزائر وأسباب ارتفاعها، إضافة إلى التعرف على التدابير المنتهجة للحد منه خلال فترة الدراسة؛ وتم التوصل إلى أن هناك عدة أسباب وراء ارتفاع معدل التضخم في الجزائر وأبرزها يتمثل في الكتلة النقدية إضافة إلى كون السياسة النقدية من أهم السياسات العلاجية التضخمية التي يمكن أن تضبط معدلات التضخم عند مستوى معين من خلال معدل إعادة الخصم وتحرير التجارة ومعدل الاحتياطي الإجباري.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية.

Ce mémoire de fin d'étude porte sur le diagnostic de la réalité de l'inflation en Algérie durant la période 2014/2020.

La problématique principale a été formulée comme suit : Quelle est la réalité de l'inflation en Algérie durant la période 2014/2020 ? L'objectif principal de cette étude est d'essayer de suivre l'évolution des taux d'inflation en Algérie et les raisons de leur augmentation, ainsi que d'identifier les mesures à prendre pour lutter contre ce phénomène économique dévastateur.

Notre étude a conclu que la masse monétaire est la raison prépondérante de l'augmentation du taux d'inflation en Algérie.

En outre, du fait que la politique monétaire est l'une des solutions les plus importantes des politiques inflationnistes qui peuvent contrôler les taux d'inflation. Un certain niveau à travers le taux de réescompte, la libéralisation des échanges et le taux de réserves obligatoires.

Mots clés : inflation, politique monétaire.

الفهارس

الصفحة	العنوان
01	الواجهة
02	البسطة
03	الشكر والتقدير
04	الإهداء
06	الملخص
08	الفهارس
12	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم	
18	تمهيد
19	المبحث الأول: ماهية التضخم
19	المطلب الأول: مفهوم التضخم
20	المطلب الثاني: أسباب التضخم
23	المطلب الثالث: أنواع التضخم
26	المبحث الثاني: أساليب تقدير التضخم ومظاهره
26	المطلب الأول: أساليب تقدير قيمة التضخم
29	المطلب الثاني: مظاهر التضخم
31	المطلب الثالث: آثار التضخم
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: النظريات المفسرة للتضخم
41	المطلب الأول: تفسير الفكر الكلاسيكي
47	المطلب الثاني: النظرية الكينزية

فهرس المحتويات

50	المطلب الثالث: المدرسة المعاصرة
54	المبحث الثاني: السياسات العلاجية للتضخم
54	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
57	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
59	المطلب الثالث: أدوات مباشرة أخرى
61	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014
63	تمهيد
64	المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال (2018/2014)
64	المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر (2018/2014)
66	المطلب الثاني: أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر (2018/2014)
72	المطلب الثالث: الإجراءات والتدابير للحد من التضخم (2020/2018)
74	المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر خلال (2020/2018)
74	المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر (2020/2018)
75	المطلب الثاني: أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر (2020/2018)
79	المطلب الثالث: الإجراءات والتدابير للحد من التضخم (2020/2018)
82	خلاصة الفصل
84	خاتمة
88	قائمة المراجع

فهرس الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3_1	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2018/2014	64
3-2	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2014	67
3-3	تطور رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 2018/2014	68
3-4	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015/2014	69
3-5	هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2018/2014	70
3-6	تطور إجمالي الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2018/2014	71
3-7	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2018/2014	72
3-8	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2018/2014	73
3-9	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2020/2018	74
3-10	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020/2018	76
3-11	تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2020/2018	78
3-12	تطور قيم الاحتياطات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020/2018	80
3-13	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2020/2018	81

2. فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور معدل التضخم في الجزائر 2018/2014	65
2	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2018/2014	67
3	هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2018/2014	70
4	تطور معدل التضخم في الجزائر 2020 / 2018	74
5	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2020/2018	77
6	تطور قيمة الواردات في الجزائر 2020 / 2018	79

مقدمة

مقدمة

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الرئيسية، وله تأثيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى معيشة الأفراد؛ إذ يتسبب في اختلالات مكونات الإنتاج وهيكله وتوزيع الموارد والميزان التجاري، الذي يؤدي لإعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يقتصر التضخم على دول دون غيرها إنما يواجه جميع الدول باختلاف المسببات والحجم والتداعيات حسب اقتصاد كل دولة.

ونتيجة لأهمية هذه الظاهرة فقد تناولت الأدبيات الاقتصادية بإسهاب هذه الظاهرة بالتحليل النظري والعملي معا على مر السنين؛ منهم من أنسبها إلى عوامل مرتبطة بالطلب وآخرون إلى عوامل متعلقة بالعرض الكلي، والأثر النهائي يبقى في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وتعتبر الجزائر ضمن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بداية من الثمانينات، لتتسارع وتيرتها خلال العشرية اللاحقة بعد انتهاجها اقتصاد السوق، نتيجة ضعف القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على الإستجابة للطلب الكلي إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالسلبات الاقتصادية المنتهجة.

ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد إشكالية من خلال السؤال الجوهرى التالي: "ما هو واقع

التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014/2020؟"

1. الأسئلة الفرعية:

- ماهي الأسباب التي أدت إلى زيادة معدلات التضخم في الجزائر؟
 - ماهي سبل معالجة آثار التضخم في الجزائر؟
- وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا في هذا البحث صياغة الفرضيات التالية:
- لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول العوامل المفسرة للتضخم.
 - إن التضخم في الاقتصاد الجزائري ناجم عن تداخل من العوامل الداخلية والخارجية والهيكلية أيضا.
 - يؤدي زيادة المعروض النقدي إلى ارتفاع التضخم، إذا كان البلد يتمتع بطاقات إنتاجية وجهاز إنتاجي مرن.

• لم تحقق السياسة النقدية التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار السعري لنتائج مرضية.

2. أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيار الموضوع للأسباب التالية:

تفاقم ظاهرة التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.

3. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

تتجلى أهمية الموضوع من كونه ظاهرة اقتصادية تواجهها معظم اقتصاديات عالم اليوم؛ فهي لصيقة بالحياة الاقتصادية، لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشعبة إضافة لخطورة مشكلة التضخم وفشل معالجتها.

4. أهداف البحث: الوصول إلى مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على موضوع التضخم وسياسات علاجه.
- تفسيرات الاقتصاديين لموضوع التضخم وسياسات علاجه.
- إبراز أهم الأسباب المؤدية للتضخم في الجزائر.

5. منهج البحث: للإحاطة بمختلف جوانب البحث ومحاولة الإجابة على إشكاليته، تم

استخدام المنهج الوصفي، كأسلوب مناسب لاستعراض المفاهيم المتعلقة بالتضخم، والمنهج التاريخي من خلال عرض النظريات المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي في جمع وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالبحث. معتمدين على مداخلات وتقارير خاصة بالبنكين المركزي والدولي؛ مكنتنا من الحصول على أحدث الإحصائيات، فضلا عن مجموعة من الكتب والمقالات والمجلات والمذكرات والمواقع الإلكترونية.

6. الدراسات السابقة: يعد هذا البحث حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة حول التضخم

في الجزائر، ومساهمة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة.

بعد الرجوع إلى معظم الدراسات التي تناولت مشكلة التضخم في الجزائر نجد هناك جزئيات كثيرة من موضوع بحثنا كانت مجال اهتمام كثير من الباحثين فقد كتبوا كثير من المقالات والكتب والأطروحات التي تناولت موضوع هذه الظاهرة، وبالتالي لا بد من إلقاء الضوء على بعض تلك الدراسات والأبحاث التي كنا على إطلاع على فحواها والاستفادة

منها ولإبراز أهمية الدراسة الحالية واستكمال الجوانب التي وقفت عندها، نتطرق إلى عرض موجز لأبرزها:

1. دراسة صلاح الدين يوسف، واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

إشكالية الدراسة: ما هو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟ هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل واقع التضخم في الجزائر كونه ظاهرة اقتصادية خلال هذه الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، من خلال التعرف على السيرة الزمنية للتضخم وأهم الأسباب والمحددات له، والتي تختلف من سنة إلى أخرى حسب طبيعة التضخم، من خلال إتباع منهج وصفي ومنهج تحليلي ودراسة حالة.

و أظهرت الدراسة أن أسباب التضخم تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي، عن طريق زيادة الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات، السبب الثاني يتمثل في الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي .

2. دراسة سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على اقتصاد الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي 2016/2017 .

إشكالية الدراسة: هل يمكن إيجاد علاقة بين البطالة والتضخم بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري؟

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من طبيعة و شكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم والقوى المسببة لها من خلال اختيار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014 و معرفة الاثر الذي يحدثه تغير المعروض النقدي على كل من الظاهرتين وذلك باستخدام المنهج العلمي (الاستقرائي والاستنباطي).

خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر عم وجود سببية بين المتغيرين ما يعني عدم تطابق منحني فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري.

3. دراسة فاطمة دحماني، سهام عبد الكريم وسمية عمراوي، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000/2019، جامعة الجزائر، جامعة البليدة علي لونيسي مجلة الإبداع، العدد 01-2020.

إشكالية الدراسة: ماهي الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في رفع الضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى سنة 2019 ؟

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والاعتماد على الفوائض النفطية في رفع معدلات التضخم في الجزائر.

لخصت هذه الدراسة إلى أن مشكلة التضخم في الجزائر يعاني من ارتفاع الطلب المحلي الكلي وعجز العرض المحلي الكلي عن توفير السلع والخدمات لتلبية الطلب الكلي المتزايد، وعدم استغلال الفوائض النفطية في تحقيق استثمارات فعلية محفزة للعملية الإنتاجية، وأن الارتفاع الذي مس الأجور و الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة قد أدى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية وزيادة حجم الإنفاق الجاري للحكومة .

إن ارتفاع الأجور له دور في إحداث ضغوط تضخمية ولكن ليس وحده المسؤول عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار .

4. دراسة أسماء مخاليف ،محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، 2016/2017.

إشكالية الدراسة :

قيما تتمثل أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر؟ وكيف ساهمت هذه العوامل كل على حدى في تحديد اتجاه التضخم؟

حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو البحث في ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري عن طريق بناء نموذجين قياسييين لمحددات التضخم في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2014، أحدهما على المستوى الكلي و الآخر على المستوى الجزئي.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات التضخم في الجزائر، وقد حاولت الباحثة دراسة وتحديد العلاقة في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحديد مدى تأثير المتغيرات الكلية والمتمثلة في كل من الواردات، سعر الصرف، الإنفاق العام، الأجور، معدل الفائدة على التضخم، بالإضافة إلى تأثير المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغيرات جزئية، وذلك في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المحددة للتضخم في الجزائر على المستوى الكلي هي الأجور، الإنفاق العام وسعر الصرف، بالإضافة إلى تأثير المواد الغذائية والألبسة و الأحذية وكذا الأثاث و اللوازم على المستوى الجزئي.

ومن بين الأمور التي لم تأخذ بها الباحثة هو المديونية وتقلبات السوق النفطية.

7. تقسيمات البحث: إن طبيعة البحث استدعت تقسيمه إلى فصلين في الجانب النظري إضافة إلى فصل لتحليل إحصائيات حول الموضوع.

8. الحدود المكانية والزمانية: أسقط هذا البحث على الاقتصاد الجزائري للفترة 2020/2014 نتيجة تباين الاختلالات ومحاولة تحليل واقع التضخم للفترات الأخيرة السابقة.

الفصل الأول

تمهيد

تمتد ظاهرة التضخم إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم؛ وتجلت هذه الظاهرة في الحروب والأزمات خاصة؛ كما يعد من أغلب المشاكل التي تصيب دول العالم، مهما كانت نامية أو متطورة، غير أن الأسباب المؤدية له تختلف من بلد لآخر مما يؤدي لتباين الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية وبالتالي تعدد أنواع التضخم؛ وبما أن التضخم يشغل حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين نجد اختلاف أساليب لتقدير قيمته إضافة إلى المظاهر التي سننترق لها من خلال الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة التي توضح أكثر صور التضخم.

وبناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل الإلمام بهذه الظاهرة من خلال تقديم مفهوم لها ومسبباتها وأنواعها؛ وكذا أساليب تقدير قيمة هذه المشكلة إضافة إلى مظاهرها وآثارها.

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في عالمنا المعاصر نظراً لما تسببه من آثار سلبية، حيث أصبح هذا الموضوع من أكثر المواضيع التي كرس لها أبحاث عديدة في السنوات الأخيرة، وبشكل خاص في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها الكثير من الدول ويطلق مصطلح التضخم على عدد كبير من الحالات أو الظواهر من أهمها ارتفاع الأسعار، لكن عندما يستخدم مصطلح التضخم دون تخصيص حالة أو ظاهرة معينة فالمقصود به عادة هو الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار.¹ كما اختلف الاقتصاديين في تقديم مفهوم التضخم ومن خلال ما يلي سنبرز أهم ما جاءوا به.

حسب "غاندير آكلي": يقصد بالتضخم: الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار؛ وهو الحالة التي تبدأ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع.²

عرفه الاقتصادي "ألفريد مارشال" على أنه:³ الارتفاع المستمر في الأسعار؛ بينما يصفه آخرون على أنه الارتفاع العام للأسعار مثل "G.Olive": الارتفاع العام في الأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع 'ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى'.⁴

ويعرف حسب **Mashall.A** و **Robin.J**:¹ الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق؛ ومن ثم فإن التضخم هو

*يرجع أصل كلمة INFLATION إلى الكلمة اللاتينية INFLATIO والمقصود منها INFLEURE أي المبالغة أو الانتفاخ واستعملت هذه الكلمة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الأهلية سنة 1961، 1864م، إذ عبروا عنها بالإصدار المفرط في كمية النقود لمواجهة وتغطية نفقات الحرب،¹

¹ - عطون مروان، أسعار صرف العملات في العلاقات الدولية النقدية، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص201.

² - الموسمي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2002، ص214.

³ - Alfred Marshall, **Principes monétaire d'économie politique** Livre là3, traduit en français par F.Sauvaire-jourdan, Gordon et Breach, Paris, 1971,P123.

⁴ - Janine B et Alain G, **Dictionnaire économique et sociale**, Hatier, Paris, 1981,p212.

نتيجة هذه الفجوة وارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها.

وبشكل عام رغم تعدد التعاريف إلا أنها تشير إلى أن التضخم يتمثل في ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد؛ وعليه مفهوم التضخم يتضمن الخصائص التالية:²

✚ قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف انه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما. ✚ يعبر التضخم عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، أي طويلة نسبيا فالارتفاع في السعر خلال فترة قصيرة يطلق عليه تقلب في السعر وليس تضخم.

المطلب الثاني: أسباب التضخم

ليس للتضخم سببا وحيدا، منها ما يرجع للطلب أو العرض، ومنها ما يرجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة باقتصاديات الدول. ومنه يمكننا تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم³

أولاً: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: ويسمى أيضا سحب الطلب أو المشترين. وفق هذا السبب يحول الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي لا يقابله أبدا زيادة في العرض ويرجع ذلك إلى ما يلي:

1. زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: النظريات الخاصة بالتوازن، والخاصة بالعرض والطلب الكلي والجهاز الإيمان نفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في

¹ - حشيش عادل احمد، أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 201.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص، 149، 150 .

³ - المرجع السابق، ص ص، 149، 150 .

الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، وتتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم، والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرص الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.¹

2. **التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف:** يعتبر توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والإعتمادات عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتقني سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معبراً عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.²

3. **العجز في الميزانية (العجز المالي لميزان المدفوعات):** هي أسهل طريقة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع والعجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدول إحداها، لتمويل خطط تمويلية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة؛ ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي. وعجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بأسرها السيئة، ومن قبيل الافتراض إن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل. أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لاتجد لها منفذاً سليماً وتكون في هذه الحالة سبباً في ارتفاع الأسعار، والتي كانت

¹ - عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص، 94، 95.

² - أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016/2017، ص 62.

كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام والمعرض السلعي.¹

4. **تمويل العمليات الحربية:** تعد الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا مارأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لزمتهها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب لاستعادة لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.

5. **التوقعات والأوضاع النفسية:** قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثير ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

6. **الارتفاع في معدلات الأجور:** يرجع ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة إلى طبيعة الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية التي تسمح بحرية النقابات العمالية ومنحها حق الإضراب لتحقيق المطالب في رفع الأجور. فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية ما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.²

ثانيا: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وماشابه من معروض السلع والمنتجات عن

¹ - بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² - أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 63.

مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمر كثيرة منها:¹

1. **تحقيق مرحلة الاستخدام التام:** قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزاً، عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

2. **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تقي بمتطلبات الأسواق الحديثة، وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية.

3. **النقص في رأس المال العيني:** قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يساعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات والبركات المتمثلة في العرض الكلي المتناقض، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعرب عن النقص في العرض الإنتاجي.

فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع تختلف عن بعضها البعض باختلاف المعيار المستخدم، لكن ذلك لا يعني الانفصال التام عن بعضها البعض، بل هناك تداخل فيما بينها، كما أن جميع أنواع التضخم تشترك فيما بينها في خاصية واحدة، هي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً. وسنتطرق فيما يلي لتلك الأنواع حسب معايير معينة:

¹ - بن علي بلعزوز، المرجع السابق، ص ص 51، 152.

أولاً: حسب معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار: انطلاقاً من هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم؛ التضخم الظاهر والتضخم المكبوت.

1. **التضخم الظاهر:** ويطلق عليه أيضاً بالتضخم الطليق، يتسم هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة، وعدم قيامها بأي إجراءات وتدابير للحد منه أو التأثير فيه، ووفق لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائدة الطلب، حيث أن هذا الارتفاع في الأسعار يتم بكل حرية وتلقائية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. إلى جانب عدم تدخل الدولة فإن هناك عوامل أخرى تساعد على رفع المستويات العامة للأسعار وزيادة الضغوط التضخمية، من أهمها وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، والعوامل النفسية للأفراد...¹

2. **التضخم المكبوت:** يمثل الحالة التي تمنع فيها الأسعار من الارتفاع، نتيجة للسياسة التي تضعها الدولة، والتي تهدف من ورائها إلى منع الظروف الموجودة أن تعبر عن نفسها بصورة تضخم صريح حيث تتدخل الدولة وتضع بقوة القانون مجموعة من التدابير والإجراءات والقيود؛ التي تمنع الأسعار من مواصلة ارتفاعه التضخم. وقد تتجسد هذه القيود والتدابير في شكل التسعيرة الجبري، الرقابة الحكومية، التقنين الرسمي؛ باستخدام نظام البطاقات التموينية سياسة الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات الأساسية، نظام الترخيص الحكومية وتخصص المواد الأولية.² تجدر الإشارة بأن كبت الأسعار لا يعني عدم وجود ضغوط تضخمية، بل يؤجل من تأديتها لرفع الأسعار.³ غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الأنظمة الاقتصادية المخططة مركزياً أو الأنظمة الاشتراكية.⁴

ثانياً: حسب معيار درجة حدة الضغط التضخمي: يمكن تقسيم التضخم حسب حدته وقوته إلى:

¹ - الموسوي ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 214.

² - شامية أحمد زهير، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 327.

³ - علاوي كامل وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 273.

⁴ - البكري أنس وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 201.

1. **التضخم الزاحف:** يوصف التضخم بالزاحف عندما ترتفع الأسعار بوتيرة بطيئة في حدود 2% أو 3% سنوياً، هذا النوع يتقبله الأفراد وهو محفز للنمو الاقتصادي، لكن خطواته تكمن في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد على قبوله والتعايش معه، وبالتالي إذا لم تكن هناك متابعة لهذا النوع من التضخم والسيطرة عليه من طرف الحكومة، فإن استمراره قد يؤدي إلى حصول تضخم جامح والذي سنرى فيما بعد أهم مواصفاته.¹
2. **التضخم الماشي:** يطلق على التضخم اسم التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع في الأسعار في حدود 8% إلى 10% سنوياً، ويجب الحد منه لأن فيه نسبة من الخطورة عندما تدخل حركة الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات مرتفعة.²
3. **التضخم الراكض:** هذا النوع من التضخم يكون فيه معدلات ارتفاع الأسعار أكبر بكثير عما سبق.³
4. **التضخم الجامح:** هو أشد أنواع التضخم أثراً وضرراً على الاقتصاد الوطني، وفي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقد بشكل حاد، وتفقد قيمتها كمخزن للقيم، وهذا بدخول حركة الارتفاع في الأجور والأسعار ضمن حلقة الزيادات الكبيرة والمتتالية.

¹ - وسام ملاك، النقود والسيارات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص 446.

² - الموسوي ضياء مجيد ، مرجع سبق ذكره، ص 216.

³ - المرجع السابق، ص 217.

المبحث الثاني: أساليب تقدير قيمة التضخم وأثاره

يتمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الارتفاع المستمر للأسعار، ويمكن استقراء هذه الظاهرة من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، لأن الارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشراً عاماً على وجود هذه الظاهرة، لذا نرى من الضروري أن نتعرف في هذا المبحث على الأرقام القياسية التي تسهل قياس التضخم باعتبارها أداة لقياس التغير في قيمة النقود مع إيضاح مؤشرات أو طرق تقدير وقياس الضغوطات التضخمية إضافة إلى الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

المطلب الأول: أساليب تقدير قيمة التضخم

باعتراف جميع الخبراء، فإنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه إذ يمكن قياس التضخم من خلال ثلاث طرق مختلفة وهي:

أولاً: طريقة الأرقام القياسية: الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو بطبيعته رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ناتجة عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين، وتعد الأرقام القياسية من أكثر المؤشرات استعمالاً باعتبارها من أكثر الأرقام التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد.¹

1. الرقم القياسي البسيط: هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية في أسعارها في السنة السابقة وتسمى سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \left(\frac{\text{مجموع الأسعار في السنة الجارية}}{\text{مجموع الأسعار في السنة الجارية}} \right) \times 100$$

¹ - هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2016، ص 221.

نلاحظ من هذا بأن الرقم القياسي البسيط يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية أكثر من السلع التي ينفق عليها 1% من دخله، لهذا السبب يفضل استخدام الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلك بدلا من الرقم القياسي البسيط.¹

2- الرقم القياسي (لاسيير LA SPEYRES) المرجح بكميات فترة الأساس:

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير في عام 1864م، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، ويحسب كما يلي:

$$La\ speyresindex = \frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

• P_1 : أسعار فترة المقارنة.

• Q_0 : كميات فترة الأساس.

• P_0 : أسعار فترة الأساس.

ومنه يعبر رقم 'لاسيير' عن أثر تغير السعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

3. الرقم القياسي باش (PQQCHE INDEX) المرجح بكميات فئة المقارنة:

استخدم "باش" سنة 1874 رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة، أي كما يلي:

$$La\ paacheindex = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث:

• Q_1 : كميات سنة المقارنة.

• P_0 : أسعار سنة الأساس.

• P_1 : أسعار سنة المقارنة.

¹ - حسين العجلان، الزبود محمد، صافي وليد أحمد، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 296.

ومنه فإن رقم "باش" يعبر عن أثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشتريت في سنة الأساس.

4. الرقم القياسي الأمثل (FISHER INDEX رقم فيشر):

بعد استمرار الجدل حول مدى فعالية الرقمين السابقين حتى القد الثاني من القرن العشرين، جاء "ايرفنج فيشر" واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي "لاسبير" و"باش"، أي أنه الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم "لاسبير" و"باش".

$$Fisherindex = \sqrt{\left[\frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100 \right] \left[\frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_1} \times 100 \right]}$$

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار مثلا كما يلي:

الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2013 بأسعار سنة 2008 = (الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2013 بأسعار سنة 2013 / مؤشر السعر المناسب) * 100.

وهذا يعني إزالة أثر التضخم من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي.¹

ثانيا: طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية (وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي) والتي تقيس الفروق بين حجم السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد و بين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي (الإنفاق الوطني المقدر بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي أي تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود و النمو في الناتج الداخلي، ومنه:

الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي - الواردات + الصادرات

¹ - هتهات سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 222، 223.

ثالثا: طريقة فائض المعروض النقدي

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقد، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج؛ وهذه الطريقة يتبعها صندوق النقد الدولي، فهي تعتمد على معيار فائض المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، وهو الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كما يلي :

$$\frac{M}{Y} \times \Delta Y - \Delta M = F$$

• F : الفجوة التضخمية.

• ΔM : التغير في عرض النقود.

• Y : الناتج الوطني الإجمالي.

• ΔY : التغير في الناتج الوطني الإجمالي.¹

تتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة و الزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.²

المطلب الثاني: مظاهر التضخم

يعد ارتفاع الأسعار لا يعني بالضرورة وجود تضخم لأن الارتفاع في أسعار بعض السلع يقابله انخفاض في أسعار السلع الأخرى مع ثبات معدل مستوى الأسعار، ومن هنا تتجلى بوادر التضخم في النقاط التالية:

أولا: الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار (انخفاض القوة الشرائية):
في هذه الخاصية تأكيد على أن التضخم ليس بالظاهرة المؤقتة وليس لها صفة موسمية كذلك، كما أن هذا الارتفاع لا يحصل في أسعار جميع السلع والخدمات في وقت واحد بنسب.

¹ - تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص ص، 216، 217.

² - هتهات سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 232.

ويرجع أيضا إلى ضعف الثقة لهذه العملة نظرا لتدهور قوتها الشرائية، فتكثر عمليات التخلص منها والاحتماء بالذهب باعتباره يؤدي وظيفته كمستودع للقيمة أو الثروة في مثل هذه الحالات ومتساوية بل بعضها ومنها ينتقل إلى غيرها. كل حسب أهميتها وعلاقتها بإنتاج وتبادل السلع والخدمات.

ثانيا: ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية: هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب أثناء التضخم لأن ما يحمله الذهب من صفات سلعية تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب كبقية السلع، لكن ما يميز الذهب عن غيره من السلع هو أن الارتفاع في الأسعار غالبا ما يتجاوز الارتفاع في أسعار السلع الأخرى، والسبب يكمن في الصفات والوظائف النقدية التي يتمتع بها والتي أهله نفسيا وتاريخيا أكثر من غيره باعتباره أفضل بديل للنقود في فترات التضخم، لذلك فإن معدلات الزيادة في الطلب عليه عادة ما تفوق معدلات الزيادة في الطلب على السلع الأخرى عند انتشار التضخم.¹

ثالثا: ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية: ظهور التضخم واستمراره لا يبرر انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات العوامل الأخرى أو حيادها، فإن أسعار صرف العملات اتجاه بعضها تتجه نحو الاستقرار، لأن انخفاض القدرة الشرائية بهذه العملات يحصل بمعدل متساوي و لكن عندما يرتفع معدل التضخم في دولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى، وتعرض عملة هذه الدولة للانخفاض مقابل العملات الأخرى، إضافة لذلك قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية عندما تنتفع عمليات استبدال العملة المحلية (الضعيفة من جراء التضخم) بالعملات الأجنبية (القوية بسبب انخفاض التضخم) بهدف التخلص من مخاطر استمرار الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

رابعا: ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (كالأراضي، المباني.....): إن الاحتفاظ بالنقود في فترات التضخم يعرض حاملها لتناقص قيمتها و خسارة جزء متزايد من قواها

¹ - شبيخة سفيان، مشاكل التضخم في الجزائر، جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ، 2003، ص ص، 118، 120.

الشرائية ولتجنب ذلك يلجأ الأفراد إلى شراء الأصول الأخرى نظرا للارتفاع المستمر في الطلب عليها مما يزيد من حدة الارتفاع في أسعار المباني، الأراضي...؛ وانتشار عمليات المضاربة بها (شراؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى)، لأن جزءا هاما من الثروات يبتعد عن الاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية خاصة عند انتشار التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية بسبب التضخم مما يضعف من دوافع الاستثمار في مثل هذه المجالات ذات الآجال الطويلة والتي تدر إيراداتها إلا بعد الانقضاء من فترة البدء بها بالإضافة إلى كونها محفوفة بالمخاطر في تلك الظروف، لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجالات الاستثمار ذات الإيراد المضمون والسلع من المعروض (شراء الأراضي والمباني هو من هذا النوع الأخير) من مجالات الاستثمار.

المطلب الثالث: آثار التضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية.

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم: تنجم هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار.¹

وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغيرات في القرارات التي يتخذها الأفراد حيث يوجه أصحاب الدخل الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعمدون إلى التخلص من أرصدتهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة، نظرا لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها في الانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم يوجه المنتجون أرصدتهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار

¹ - زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1980، ص 475.

في المشروعات الإنتاجية التي تلاقي ارتفاعا في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها.¹

وتتمثل أهم الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية ما يلي:

1. فقدان النقود لوظيفتها كمخزون للقيم: تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزون للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم.²

وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.³

كما يؤدي التضخم إلى حالة الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب الأكثر تأثيرا في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيرا بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة.

¹ - إسماعيل عبد الرحمان، حربي حربي، محمد موسى عريقات، المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 155.

² - إسماعيل عبد الرحمان، حربي حربي، محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 154.

³ - زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 601، 602.

2. اختلال ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد

الوطني إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل أن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، ويزداد تأثير ميزان المدفوعات، عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية في ظل محدودية الكميات المعروضة.¹

3. توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني: تستهدف عملية التنمية

الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباح طائلة لمنتجها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحاً مرتفعة وتتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق

¹ - نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1984، ص ص، 345، 346.

منتجوها أرباحاً قدرية نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها¹ وزيادة حجب الطلب الكلي عليها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها، مما يحدث خللاً في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي، حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات السلع الاستهلاكية والكمالية نمواً كبيراً بسبب الزيادة في معدلات الطلب الكلي عليها وارتفاع الأرباح التي تحققها وفي نفس الوقت يشهد قطاع الخدمات نمواً كبيراً نظراً لزيادة الاستثمارات الموجهة إليه نظراً لارتفاع العائد الذي تحققه الاستثمارات في قطاع الخدمات، هذا بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات بناء وتشديد العمارات والمساكن الفاخرة والتي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى، والتي تتطلب توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.²

4. حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية: تمارس الضغوط

التضخمية تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، وذلك نظراً للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية.³

¹ - زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 554، 555.

² - إسماعيل عبد الرحمن، حربي حربي، محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ - البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 206.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتضخم: الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

1. إعادة توزيع الدخل واشتداد التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع و التي تمثل فئة من المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها¹ وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وملكة السندات وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية ارتفاع معدلات التضخم،² وبذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع.

تمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تنسم الدخل التي يتقاضاها أصحاب الدخل الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخل وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستوى دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاع في مستويات الأسعار، نظراً لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور

¹ - زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 582.

² - إسماعيل عبد الرحمان، حربي حربي، محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

العمال تكون أقل بكثير عن نسبة الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في المجتمع.¹

ويؤدي اتساع الفجوة بين دخول أفراد المجتمع إلى خلق حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.²

2. تفشي الرشوة والفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال و تقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

3. هجرة الأدمغة إلى الخارج: عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية اتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

¹ - شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، مؤسسة ألاء للطباعة و النشر، عمان، 1996، ص178.

² - البكري أنس، صافي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 207.

4. اتساع نمط الاستهلاك التفاخري: من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيلين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاي وعمليات سرية ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار ووفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وتزايد إمكانيات الاستيراد، وبالتالي ارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية.¹

¹ - البكري أنس، صافي وليد، مرجع سابق، ص 208.

خلاصة الفصل

تبين من خلال هذا الفصل أن التضخم ظاهرة اقتصادية تعبر عن الارتفاع المستمر أو العام في مستوى الأسعار، وهو راجع لعدة أسباب منها ما هو بسبب العرض والطلب ومنها ما هو عائد للاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الدول، إلا أنها تؤدي لنفس النتائج ألا وهي تدهور قيمة العملة وفقدان قوتها الشرائية.

يندرج التضخم تحت عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المحددة لنوعه من معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار؛ حسب حدة الضغط التضخمي؛ كما يضاف لذلك مجموعة من الأرقام القياسية يجب معرفتها وذلك لقياس التضخم.

حالة التضخم تحدد بمجموعة من المظاهر المؤكدة المتمثلة في الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار، ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية، ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية؛ إضافة إلى ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية. ويؤدي التضخم إلى عدة آثار إجتماعية واقتصادية تؤثر على التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

تمهيد

يعتبر التضخم من بين المسائل والظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي وقد نالت هذه الظاهرة اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو المتخلفة، كونها تشكل أكثر الظواهر انتشارا في معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع والذي أصبح من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وتداولاً ليس على لسان المختصين فقط بل حتى بين عموم أفراد المجتمع، وجدت العديد من النظريات التي حاولت تفسيره و معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه، ابتداء من النظرية الكمية وانتهاء بالاقتصاديين المعاصرين، ونجد أن كل نظرية قد تناولت جانبا فقط من الجوانب المتعلقة بالمشكلة على أساس أن التضخم هي إحدى المشكلات متعددة الأسباب، وقد تحدث أحيانا لأكثر من سبب، ومن هنا فإن استعراض مختلف النظريات والتيارات الفكرية التي تفسر الظاهرة التضخمية أمر ضروري ومطلب حتمي لتقديم وتقييم السياسات العلاجية للضغوط التضخمية ونظرا للاختلاف والتطور الكبيرين في هذه النظريات، ارتأينا تناولها حسب المباحث التالية:

- المبحث الأول: النظريات المفسرة للتضخم
- المبحث الثاني: السياسات العلاجية للتضخم

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتضخم

إن الجدل القائم حول ظاهرة التضخم يتطلب البحث في مختلف النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسيره كل حسب وجهة نظرها، وبالتالي تقديم الأسباب الرئيسية الدافعة لخلق الضغوط التضخمية، وتتفق هذه النظريات في جوهرها على أن السبب الرئيسي في إحداث التضخم هو زيادة الطلب الكلي.

المطلب الأول: تفسير الفكر الكلاسيكي

ظهرت النظرية الكلاسيكية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، ليتكفل آدم سميث ببنائها، حيث أقام قوانينها الاقتصادية وأصولها الفكرية مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين لم يدخروا جهدا في تطوير هذه المدرسة ومن هؤلاء المفكرين: مالطوس، ريكاردو، وميل، مارشال، وبيجو... إلخ، حتى أصبحت بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي لظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد.

تعتبر النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم سليمة الفكر التجاري الذي يرى أن الثروة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة هي النقود وثروة الدولة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة، وأن البحث عن الثروة وزيادتها تؤدي لفائض نقدي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم.¹

أولا: نظرية كمية النقود: يطلق على نظرية كمية النقود، النظرية الكلاسيكية، لأنه تم تطويرها في القرن 18 من قبل أوائل المفكرين الاقتصاديين أمثال: DAVID HUME، الذين يطلق عليهم اليوم الاقتصاديون الكلاسيك، ويعتمد معظم الاقتصاديين اليوم على هذه النظرية من أجل تحديد محددات التضخم في المدى الطويل.²

يعتبر قانون المنافذ ل JEAN B SAY 1803 من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، وحسب SAY فإن النقود ليست حجابا يخفي حقيقة المبادلات، و عملية التبادل تتم بين

¹ - عمر عبد الحق، بن بوزيان محمد، العلاقات السببية وعلاقات التكامل المترام بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس "أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 28.

² - Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, *Principles de l'économie*, 2eme edition, de Boeck, Paris 2011, p834.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

المنتجات؛ فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى.¹

أما ريكاردو فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل، فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير إلا على المستوى العام للأسعار، أما JEAN S. MILL 1817 فقد أعتمد مرة أخرى على أفكار RICHARD CANTILLON حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استخدام هذه النقود الإضافية.

مع SAY و S. MILL وريكاردو، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار. فالنظرية الكمية تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة، التي لا تأثر على هذا الاقتصاد، أي أن الزيادة في مخزون النقود لها تأثير أوتوماتيكي على الأسعار، دون التأثير بعمليتي الإنتاج والتبادل² وبرهن الكلاسيك على أن التغير في الأسعار مرتبط فقط بالتغير في كمية النقود المتداولة، استنادا إلى معادلة التبادل لفيشر.

1. معادلة التبادل لفيشر: وضعت هذه المعادلة لأول مرة على يد الاقتصادي الإنجليزي DAVID HUME، ثم تطورت بعد ذلك في القرن العشرين، على يد الأمريكي IRVING FISHER، الذي أعاد صياغتها. وحسب هذه المعادلة فإن النقود تطلب أساسا لأنها وسيلة دفع، والكمية المتداولة منها تحدد مستوى الأسعار.³

أ- صيغة معادلة التبادل: من الممكن استعراض نظرية كمية النقود وذلك بالتفكير بالسؤال التالي: كم عدد المرات في سنة تستخدم قطعة النقود من أجل دفع ثمن السلع والخدمات الإجابة على هذا السؤال معطاة بواسطة متغير يطلق عليه: سرعة تداول النقود، والتي تشير إلى السرعة التي تنتقل بها النقود من يد إلى أخرى وبالتالي تتداول

¹ - Alain samuelso.K, les grands courants de la pensée économique ,office des publications universitaires, Alger, 1985, p78.

² - عمر عبد الحق، بن بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

³ - Azza souad, macroéconomie, université virtuelle de Tunis, 2006, p49.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

في الاقتصاد. من أجل حساب سرعة تداول النقود نقوم بتقسيم القيمة الاسمية للناتج PIB على كمية النقود، فإذا كان P هو المستوى العام للأسعار، Y هي الكمية المنتجة، $(PIB \text{ الحقيقي}) M$ كمية النقود، فإن سرعة تداول النقود تكون كالآتي: $V = (P \times Y) / M$

بإعادة ترتيب هذه المعادلة يمكننا كتابة الصيغة التالية: $M \times V = P \times Y$ تشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها، مساوية للناتج الاسمي. والذي يمثل الناتج الحقيقي مضروباً في مستوى الأسعار، حيث تشير V إلى معدل الدوران أو التداول المتوسط للوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة، واللازم لإتمام الصفقات المتعلقة بالدخل.²

تسمى هذه المعادلة بمعادلة التبادل لأنها تربط كمية النقود المتداولة بالقيمة الاسمية للناتج، وتوضح معادلة التبادل أن زيادة كمية النقود في التداول يجب أن تؤثر على أحد المتغيرات الأخرى؛ يجب أن يرتفع مستوى الأسعار أو كمية الناتج، أو يجب أن تنخفض سرعة دوران النقود.

في هذه المرحلة، جميع الوسائل اللازمة لتفسير أن زيادة كمية النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار هي كالتالي:

- سرعة تداول النقود مستقرة نسبياً عبر الزمن،³ وهي تتحدد خارج تغيرات كمية النقود، خاصة فيما يتعلق بعادات الدفع، وبما أن هذه العوامل تتغير ببطء، فإن سرعة تداول النقود V تعتبر ثابتة في الأجل القصير، وقيمتها يمكن توقعها في الأجل الطويل.⁴
- بما أن سرعة تداول النقود مستقرة، فإنه عندما يقوم البنك المركزي بتعديل كمية النقود المتداولة، فإن ذلك يولد تغيرات في القيمة الاسمية للناتج $(P \times Y)'$
- إنتاج السلع و الخدمات Y في الاقتصاد محدد بشكل أساسي بواسطة عرض عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى تكنولوجيا الإنتاج المتوفرة، وبشكل خاص بما أن النقود حيادية فهي لا تؤثر على الناتج، كما أن

¹- Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, *Principles de l'économie*, op.c.i.t p 842.

²- Bernard Iandais, *Leçons de politique monétaire*, de Boeck, Bruxelles, 2008, p20.

³- Gregory Mankiw, Mark P. Taylor « *Principles de l'économie* » op.c.i.t p 842

⁴- Bernard Iandais, *ibid*, p20.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

الاقتصاد يوجد في مستوى التشغيل الكامل، أي أن ارتفاع كمية النقود لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

- بما أن حجم المبادلات Y محدد بعرض عوامل الإنتاج والتكنولوجيا المتوفرة، فإنه عندما يعدل البنك المركزي عرض النقود المتداول، فإن ذلك سيؤدي إلى تغير المستوى العام لأسعار.¹ ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:²

$$(2) \quad \Delta P = \Delta M \times \frac{V}{Y} \quad \text{بقسمة المعادلة (2) على (1) نحصل على المعادلة التالية:} \quad \frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M}$$

أي أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير نسبي في المستوى العام للأسعار، هذه المراحل أو الأساسيات الأربعة تمثل وقود نظرية النقود.

2. معادلة كامبردج: ساهم في صياغة هذه المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني لنظرية كمية النقود الاقتصاديون مارشال، بيجو وروبرتون، الذين قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل لتصبح تسمى معادلة الأرصدة النقدية.

يرى مارشال أنه في كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل القومي يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، وهو ما أسماه بالترفضيل النقدي.³ وقد أهملت سرعة دوران النقود بالكامل في الصيغة الكلاسيكية المحدثه وأستعيعض عنها بفكرة الطلب على النقود الذي يعرف بأنه الطلب الناشئ عن الرغبة للاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض التبادل و أغراض احتياطية كمستودع للقيمة.⁴ يرى مارشال بأن مستوى الأسعار يكون مستقرا إذا ما تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها، وفقا للمعادلة التالية:⁵ $M = K(P \times Y)$

- M : كمية النقود المعروضة بنفس مفهوم فيشر.

¹ - Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, **Principles de l'economie**, op.c.i.t, p 843.

² - Cyriac Guillaumi, **Macroeconomie**, Dunod, Paris, 2014, PP 234, 235.

³ - هاشم عوض فؤاد، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 81.

⁴ - منشورات جامعة دمشق، **الاقتصاد النقدي**، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2010/2009، ص 73.

⁵ - عطوان مروان، **مقاييس اقتصادية النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، 1989، ص 103.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

- Y : الدخل الحقيقي.
 - K : نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة سائلة.
 - P : المستوى العام للأسعار.
 - (YP) : الدخل النقدي.
- أين $Md = K(P \times Y)$: يمثل الطلب على الأرصدة النقدية.
- $\frac{Md}{P} = KY$: تمثل الأرصدة الحقيقية التي يحتفظ بها الجمهور في شكل نقود، أو القيمة الشرائية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي، أي القيمة الحقيقية للطلب على النقود.¹ إذا ارتفعت الأسعار يرفع الأفراد طلبهم على النقود بحيث تبقى قدرتهم الشرائية (القيمة الحقيقية للطلب على النقود) ثابتة، أي أن الأفراد عقلانيون وغير خاضعون للوهم النقدي.²

كما يمكن القول أن المعامل K يعبر عن النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والدخل النقدي (قيمة السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد) أي مقلوب سرعة دوران النقود:

$$K = \frac{1}{V} \text{ وبتعويض } K \text{ بقيمتها في المعادلة نجد:}$$

$$P = \frac{M \times V}{Y} = \frac{M}{Y \times K}$$

وهي نص معادلة التبادل مع بعض التغييرات،³ يجدر الإشارة إلى أن مدرسة كامبردج لم تقصد من K كمعبر عن الطلب على النقود على أنها مجرد مقلوب V فلم ينظر على أنها كم معطى مثل سرعة دوران النقود تتحدد بعوامل مؤسسية، بل نظر إليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود فتحت المجال أمام أبحاث الاقتصاديين نحو اكتشاف العوامل المحددة للطلب على النقود.⁴ نلاحظ من المعادلة (2) العلاقة العكسية بين المعامل K والمستوى العام للأسعار، حيث يرى مارشال أن رغبة الأفراد في التخلي عن

¹ - منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² - Sophie brana, Michel cazals, **LA MONNAIE**, 3 EME EDITION, DUNOD, PARIS, 2014, P40.

³ - عطوان مروان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 103، 104 .

⁴ - عزت غزلان محمد، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 291.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استناداً إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي،¹ وبما أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات، فإن انخفاض النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل سائل يؤدي لزيادة الإنفاق وارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما يرتفع المستوى العام للأسعار في حال انخفاض الدخل الحقيقي والعكس، إلا أن مدرسة كامبردج تفترض في الفترة القصيرة ثبات المعامل K لكونه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغييرها إلا في الأجل الطويل بالإضافة لثبات الدخل الحقيقي.² وعليه فإن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى ارتفاع مستوى السعر مما يؤدي لارتفاع الطلب على النقود إلى أن يتساوى مع عرضه ويتحقق التوازن.³ وبالتالي فهي تشارك المدرسة الكلاسيكية في التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار في الفترة القصيرة.

لا يوجد اختلاف جوهري بين النظريتين والاختلاف الأساسي يتمثل في طريقة البحث التي اتبعتها كلاهما، حيث نظر فيشر إلى التغير في كمية النقود من جانب العرض، في حين توجه مارشال إلى فكرة أن التغير في كمية النقود من جانب الطلب،⁴ إلا أن كلاهما يبحثان في نفس الظاهرة وتوصلاً لنفس النتيجة بأن الزيادة في كمية النقود تؤدي لرفع المستوى العام للأسعار.

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود

تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصت منها، وتتحصر أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 252.

² - عزت غزلان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 292.

³ - Sophie Brana, Michel Cazals, op.cit, p 41.

⁴ - رشدي شيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي و المصرفي، ط5، الدار الجامعية، 1985، ص 105.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

يأخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار، ثم تفسير ظاهرة التضخم.¹

- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج واستقلاله عن التغير في التداول النقدي فافتراض ثباته يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، ويعتبر هذا من دعائم التحليل الكلاسيكي.²

- عدم واقعية افتراض سرعة دوران النقود، حيث أن التغيرات في سرعة تداول النقود تعدل من أثر تغيرات عرض النقد على تحركات الأسعار، فالزيادة في عرض النقد لن تؤدي إلى رفع الأسعار، في حين كان الجمهور يفضل الاحتفاظ بالسيولة.³
- تجاهل عنصر الفائدة الذي يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار من حيث أن انخفاض معدل الفائدة يشجع على زيادة فرص الاقتراض فتزيد كمية النقود المتداولة فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع.⁴

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

حتى يمكن فهم موقع الكينزيين من قضي التضخم من المفيد التذكرة بالموقف الأصلي لكينز من قضية التضخم وذلك، كما جاء في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة" 1936، استند تحليل كينز للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وفي الطلب الكلي من ناحية أخرى، من المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون ساي للأسواق ومن ثم خلص إلى أن حالة التوظيف الكامل التي ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة فقط.

وللخروج من هذه الوضعية غير التوازنية، نادى بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير.

¹ - سامي الحلاق سعيد، العجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2010، ص 201.

² - سهير معتوق محمود، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 26.

³ - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000، ص 459.

⁴ - سهير معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

ومن هنا جاءت الوصفة الكينزية، فدعا إلى ضرورة خفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي، الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب، في فترة الأزمة حتى يرتفع الطلب الفعال، ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل وتلوح في الأفق مخاطر التضخم، وهنا نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي وبين الطلب الكلي وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم.¹ كما أكد كينز على أهمية سرعة دوران النقود، التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، بسبب التفضيل النقدي للأفراد.

أولاً: الفجوة التضخمية: لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، لما لهذه الفجوة أهمية كبيرة في قياس التضخم، ويقصد بها ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الانفاق الحكومي C، الاستثماري I، والحكومي G) العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره.²

التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، ويرجع كينز هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة في عرض النقود، حيث أن حدوث التضخم يتطلب الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي والذي لا يمكن أن يحدث بفعل الزيادة المستمرة للنفقات العامة أو تخفيض مستمر للضرائب، فالمبلغ الممكن للنفقات العامة يكون محددًا: الدولة لا تستطيع أن تتفق أكثر من الثروة الوطنية (أي أكثر من 100 % من الناتج الوطني الإجمالي)، وفي الواقع فإن ارتفاع النفقات العامة سيوقف من قبل الحكومة قبل الوصول إلى هذا الحد، كما أن هذا إجراء التخفيض المستمر في الضرائب محدود -عندما يصبح مستوى الضريبة معدوماً، فلا توجد أي طريقة لتخفيضه

¹ - عدلي ناشر سوزي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، المنشورات الحقوقية، القاهرة، ص 100.

² - Fatukasi Bayo, **Determinants of inflation in NIGERIA**, an empirical analysis, international journal of humanities and social sciences, Vol 1 ,N 12, P 264.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

أكثر - ومنه نصل إلى استنتاج أنه في التحليل الكينزي، فإن التضخم ليس ناتجا عن السياسة المالية لوحدها وفي هذا الإطار فإن التحليل الكينزي يعيد نظرية فريدمان التي تنص على أن التضخم له دائما أصل نقدي.¹

ثانيا : مراحل تغير الأسعار عند كينز

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن كينز قد فرق بين حالتين وهما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل، وحالة ما بعد الوصول إلى هذه المرحلة.² الحالة الأولى: حينما لا يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. اعتقد كينز بأن الزيادة التي تحدث في الطلب الكلي الفعال ستنتج في إعداد زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخض عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين، مما يغريهم على زيادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بها في الأسعار، ومع ذلك فقد أشار كينز إلى أنه ما إن تسير عجلة التوظيف للأمام، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد القومي قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل.³ وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي، وهو ينشأ في رأيه نتيجة للعوامل الآتية:⁴

- تفاوت مرونة انتاج السلع في لمدى القصير، فالسلع الصناعية مرنة الإنتاج، أي يمكن زيادة كميتها بحسب الزيادة في الطلب، وبعكسها السلع الزراعية التي تميل أسعارها تبعا لذلك للارتفاع الكبير المبكر.

¹- Frédéric Mishkin, Monnaie, Banques et marchés financiers, op, c,i,t,p 833.

²- رمزي زكي مرجع سبق ذكره، ص 57.

³- وهيب مسيحه، النظرية النقدية وسياسة التوظيف، دون ذكر دار نشر، القاهرة، 1961، ص 276.

⁴- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 63.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

- ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة.
 - وجود عجز في بعض عناصر الإنتاج التي لا يمكن استبدالها مما يترتب ارتفاع أسعارها.
 - وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد، نتيجة لما يحاوله طوائف المنتجين واتحادات الصناعات والمشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتها عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد للتوظيف الكامل.
- والتضخم الجزئي قد اعتبره كينز حافزا على زيادة الإنتاج، نظرا لما يأتي في ركابه من أرباح قدرية، ولذا تعمل السلطات النقدية في أوقات الكساد الدوري على خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التوظيف.¹

المطلب الثالث: المدرسة المعاصرة

أعادت مدرسة شيكاغو نظرية كمية النقود إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة مع إعطائها بعض التغييرات والتطورات الجديدة، وتضم هذه المدرسة جمهرة واسعة من الاقتصاديين يترأسها بلا منازع، ميلتون فريدمان،² الذي يرى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها، وأن أي محاولة لتحليل أسباب الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة.

ويرى النقديون أن ظاهرة الإفراط في عرض النقد لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات (كما تنص على ذلك معادلة كمية النقود في صورتها الكلاسيكية) وإنما في ضوء تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود نفسها.

أولاً: المعالم الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود

للتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية لابد من الإشارة إلى نظرية فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيشر لا تخرج عن كونها تعريف لسرعة دوران النقود، لكنها لا تشير

¹ - وهيب مسيحة ، مرجع سابق ، 276.

² - منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2010/2009، ص 86.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

إلى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن القول أن هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن تمارس أي أثر على الناتج المحلي الحقيقي أو الأسعار، وتمثل هذه النتيجة إحدى آراء الكينزيين تحت ما يعرف بمصيصة السيولة في أوقات الكساد والتي تعني أن زيادة عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة.

من جهة أخرى مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في ارتفاع الأسعار دون أن تحدث تأثير في سرعة دوران النقود أو الناتج الوطني وهذه النتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية، وبنفس المنطق يمكن تصور بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة، والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج الوطني. ويشير فريدمان إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 1865 إلى 1879 أين زاد الرصيد النقدي خلال هذه الاتجاه و ينعكس ذلك في حدوث تغير في الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة وهذا ما شهدته الولايات المتحدة في العصور الماضية.¹

وعليه يرى فريدمان أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار:²

- تغير النسبة بين كمية النقود والإنتاج القومي الحقيقي أي نصيب الوحدة المنتجة في الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود وليس مجرد تطور كمية النقود .
 - التغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها الذي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من مداخيلهم، أي ما يطرأ على الطلب النقدي من تغيرات.
- هذه الميكانيزمات عند فريدمان ترتبط بعرض النقود والطلب على النقود، ولما كان عرض النقد تتحكم فيه السلطات النقدية فإنهم اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار.

¹ - عزت غزلان محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 302، 303.

² -حسون سمير، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2004، ص 93.

ثانياً: دالة الطلب على النقود عند فريدمان

اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى، واستخدم لتحليل العوامل المؤثرة فيه نظرية الطلب على الأصول و التي تنص على أن الطلب على الأصول المالية لابد وأن يعتمد على: أولاً الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة في الثروة الفردية، وثانياً العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على الأصل موضع البحث، وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفاتها أصل من الأصول المالية كما يلي:¹

$$\frac{M}{P} = F(Y \times r1 - r0 \times r2 - r0 \times n - r0)$$

$\frac{M}{P}$: يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وهو بذلك يشبه الطلب الكينزي على النقود والذي هو عبارة كمية النقود الاسمية M مقسومة على المستوى العام للأسعار. جاء فريدمان بفكرة جديدة للدخل أطلق عليها الدخل الدائم ويمثل في المعادلة بالمتغير Y ، وعرفه بأنه معدل أو متوسط الدخل المتوقع في الأمد البعيد، وبشكل أدق هو عبارة عن القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل وقد استخدم فريدمان فكرة الدخل الدائم للتعبير عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل في الدخل ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

حدد فريدمان الأصول المالية بثلاث فقط، وهي النقود والسندات والأسهم حيث:

• $r0$: العائد المتوقع على النقود.

• $r1$: يمثل العائد المتوقع على السندات.

• $r2$: مثل العائد المتوقع على الأسهم.

يعتمد الطلب على الأرصدة الحقيقية على العائد المتوقع من السندات والأسهم مقارنة بالعائد على النقود، أو بعبارة أخرى على الفرق بين العائدين، كما يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين. فكلما زاد العائد على السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود ازدادت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

¹ - منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

أما العائد على النقود r_0 فيمكن أن يتمثل بمصدرين هما:

- الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لأصحاب الودائع النقدية كتسديد فواتير الهاتف والكهرباء و الماء مثلا وأي خدمات مجانية أخرى.
- الفوائد التي تمنح على الودائع النقدية إن وجدت كالتي تمنح من قبل المصارف في بعض الأقطار على الحسابات الجارية أو على حسابات التوفير الاعتيادية أو حسابات التوفير الشيكية.¹

يمثل المتغير الأخير $n - r_0$ العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة و المعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود، حيث n يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر كسبا رأسماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق كسب مالي عند ارتفاع سعرها. على هذا الأساس استنتج فريدمان بأن تغيرات أسعار الفائدة سوف لن يكون لها أي تأثير، أو تأثير ضعيف إن وجد إطلاقا، وأن الأرصدة الحقيقية في التحليل النهائي تتغير تبعا لتغير الدخل المتوقع في الأمد البعيد ينما تتغير الأرصدة النقدية الاسمية تبعا للدخل النقدي الاسمي والذي هو عبارة عن الكمية المنتجة Q مضروبة في الفترة 10 % لكن ارتفاع الدخل الحقيقي زاد إلى الضعف فانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة. ويتصور فريدمان نتيجة رابعة هي أن الزيادة في كمية النقود يدعمه زيادة في سرعة دورانها في نفس أسعارها P . لذا فان الدخل النقدي يمكن أن يتغير نتيجة لتغير الكميات المنتجة أو أسعارها،² وبذلك تتحول دالة فريدمان للطلب على النقود إلى الشكل المختصر التالي:³

$$\frac{M}{P} = F(YP)$$

- $\frac{M}{P}$ يمثل الأرصدة الحقيقية.

¹ - منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² - منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ - Augey Dominique, Bramouille Gérard, *Economie monétaire*, Dalloz, paris, 1998, p62.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

• YP يمثل الدخل الدائم المتوقع في الأمد البعيد.

وقد أكد فريدمان في تحليله للطلب على النقود بأن دالة الطلب هي دالة مستقرة ولا تخضع لتغيرات عشوائية كبيرة ولذلك يمكن استخدامها للتنبؤ بالطلب على النقود بدقة كبيرة وذلك من خلال التغيرات الحاصلة في الدخل بعد استبعاد تأثيرات سعر الفائدة. وبذلك نستطيع أن نترجم دالة الطلب إلى استقرار سرعة دوران النقود وذلك بالعودة إلى نظرية الكمية للنقود ومعادلة التبادل كما يلي: $MV = PY$ ، من معادلة التبادل نتوصل

$$\frac{M}{P} = \frac{Y}{V}$$

بالتعويض عن $\frac{M}{P}$ الذي يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بما يساويه أي:

$$F(YP)، نحصل على ما يلي: $\frac{Y}{V} = F(YP)$ ، ومنها $V = \frac{Y}{F(YP)}$$$

بما أن العلاقة بين الدخل النقدي Y والدخل الدائم YP هي علاقة محددة و قابلة للتقدير بدقة فإن استقرار دالة الطلب $F(YP)$ ، تعني بالتالي استقرار سرعة دوران النقود و أنها قابلة للتقدير والتنبؤ، وإذا استطعنا تقديرها بدقة فهذا يعني أننا نستطيع تقدير تأثير أي تغيير في كمية النقود على مستوى الإنتاج أو الأسعار.¹

¹ - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000، ص ص 314، 316.

المبحث الثاني: السياسات العلاجية للتضخم

نظرا لخطورة التضخم على اقتصاديات الدول والآثار التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، وجب تنفيذ بعض السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الضغوط التضخمية، ويعلن علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه، في البلدان النامية أو المتخلفة، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة، والعلاج يتطلب تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

أولاً: سياسة إعادة الخصم: إذا رأى البنك المركزي بأن النقود المعروضة أكبر لحجم البنوك التجارية من الحجم المناسب رفع من سعر إعادة الخصم، فتهجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقود، مما تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها، وبذلك ينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي.¹

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وأذونات الخزينة و الأوراق التجارية في السوق النقدية للحصول على قيمتها، مما يؤدي إلى نقص كمية النقد المتداولة، فتتخفص سيولة البنوك التجارية، لأن شراء الأفراد لهذه الأوراق يعني سحب المبالغ المقابلة لها من البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، وتستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة سعر إعادة الخصم وفي نفس الاتجاه حتى لا

¹ - هتهات سعيد، مرجع سبق ذكره، ص70.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

تقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية ونقص أرصدها النقدية بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعوضها.

ثالثاً: سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني: إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني وترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تضطر البنوك التجارية إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها على البنك المركزي، وهذا يقلل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية.¹

رابعاً: أدوات الرقابة الفنية الجديدة: نظراً للعراقيل والانتقادات الموجهة للسياسة النقدية في استعمالها للأدوات التقليدية في مراقبة وضبط التوسع النقدي، وفشل تلك السياسات في الحد من حجم الائتمان، لجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى تمكنه من التدخل بصورة أكثر فعالية، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1. **أسلوب الإقناع الأدبي أو المعنوي:** توجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطياتها وودائعها النقدية وتخفيف أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق، وقد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية.²

2. **أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة:** يتميز هذا الأسلوب بالجبرية في التطبيق من قبل البنوك التجارية وعدم التزامها هذه التعليمات تعرضها لعقوبات معينة،

¹ - المرجع السابق، ص 72.

² - عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 153.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فاعلية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطياتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل.

3. وسائل الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور وبيان السياسة الائتمانية المستقبلية والوقائع والإجراءات التي سيتخذها، وذلك دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية فتتضافر لجهود تحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات من الأفراد والحكومة.¹

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية استخدام الميزانية في تحقيق النمو المتوازن،² وتعرف أيضاً على أنها مجموعة القواعد والأساليب، الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر فاعلية وكفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة،³ وتستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتتلاقى قصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية من خلال:

أولاً: الرقابة الضريبية: تلجأ الحكومة إلى تغيير الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك من أجل امتصاص القدرة الشرائية الزائدة لدى الأفراد وتلجأ الدولة إلى استعمال الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة، وتستخدم الضرائب المباشرة من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاء أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية وتحدث الضرائب غير المباشرة أثراً فعالاً في تخفيض

¹ - بن دعاس جمال، مرجع سبق ذكره، ص 186.

² - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 159.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 43.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية.¹

ثانياً: سياسة الإنفاق العام: تستخدم سياسة الإنفاق العام كأحدى أدوات السياسة المالية باستهداف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات،² وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ويؤدي بدورهم إلى انخفاض مستويات الدخل التي تولدها تلك النفقات، وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.

ثالثاً: سياسة القروض العامة: تقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام،³ وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد وحدات القطاع الخاص، إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض فائض الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وعلى الرغم من اتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير إلا أنه قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية..⁴

1. القروض الحقيقية: وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، وتمثل تلك

¹ - علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، الدار للطباعة والنشر والتوزيع، مصر القاهرة، 2002، ص 114.

² - مجدي سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص ص 311، 316.

³ - المرجع السابق، ص ص، 316، 321.

⁴ - الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ص ص، 441، 442.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

المدخرات جزء من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستثمار في المستوى العام للأسعار.

2. **القروض التضخمية:** وتنشأ عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي والإئتماني، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة، تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.¹

المطلب الثالث: وسائل مباشرة أخرى

وتتمثل فيما يلي:

أولاً: سياسة الرقابة على الأجور: تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي من خلال وضع الضوابط التي تتكفل بتحقيق علاقة تناسبية بين كل من الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية. وبما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.²

ويتطلب تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة بين الزيادة في معدلات الأجور والزيادة في معدلات الإنتاجية. وذلك لأن اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لحالات تضخمية أو انكماشية.

الفرق بين حجم الطلب الكلي وحجم العرض الفعلي يتمثل في صورة فائض الطلب، يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، وذلك فإن القضاء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض الأجور يجب

¹ - عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 170.

² - الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 442.

الفصل الثاني: التفسير النظري في الفكر الاقتصادي والسياسات العلاجية للتضخم

أن يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، وذلك لأن انخفاض الدخل النقدية لأفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين، سيؤدي إلى انخفاض أجورهم مستقبلاً لتتناسب مع حجم الطلب على منتجاتهم.

ثانياً: سياسة الرقابة على الأسعار: تعد الرقابة على الأسعار من أهم الأدوات والتي يرجع الهدف من استخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في مستويات الأسعار،¹ بحيث تحدد الأسعار إدارياً، وبما يعمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تتناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع، ويتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم تيار المنتجين والمستثمرين بأسعارها بهدف حماية الأفراد، خاصة في ظل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية ويتم تثبيت الأسعار من خلال وضع حد على أسعار السلع، حيث تحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة تفاعل مع قوى العرض والطلب،² ويتم اتباع هذه الوسيلة بهدف منع الأسعار من الارتفاع وذلك لأن حدوث ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور لمواجهة الزيادة في الأسعار، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، غير أن استخدام هذه الوسيلة قد تؤدي إلى انتشار حالات للتعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها، ولذا تلجأ الحكومات إلى استخدام سياسة تقنين سياسة الاستهلاك وذلك من خلال الحصول على السلع الضرورية. كما يتم الاعتماد على نظام البطاقات في توفير السلع الضرورية وذلك على اعتبار أن تعرض الاقتصاد للموجات التضخمية.

¹ -صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988_2000) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002، ص 189.

² -عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 179، 180.

خلاصة الفصل

طرح النظريات التقليدية المفسرة للتضخم مكننا من القول بأنه لا يوجد سبب واحد لظهور الضغوط التضخمية و خاصة في البلدان النامية، فأنصار المدرسة الكلاسيكية وحسب النظرية الكمية للنقود لفيشر، يرون أن التغير في عرض النقود هو المتغير الفعال الذي يحدد المستوى العام للأسعار، وركز أنصار هذه النظرية كما وردت في صياغات مدرسة كمبريدج على الطلب على النقود باعتبار الطلب على الرصيد النقدي فحسب هذه المدرسة، تؤدي التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار. وتمثلت النتيجة النهائية لهذه النظرية في أن المحدد الرئيسي لتغير مستوى الأسعار هو التغير الذي يحدث على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني.

وبعدها جاء كينز منتقدا ومعارضاً للتحليل الكلاسيكي، وقدم تحليلاً مخالفاً للنظرية الكمية، اعتمد فيه على أدوات أخرى وثيقة الصلة بالدخل والإنفاق والادخار والاستثمار، فالتضخم حسبه مرتبط بمجموعة من المتغيرات تتمثل أساساً بالإضافة إلى كمية النقود المعروضة في الطلب والعرض الكليين.

ومع حلول الخمسينات من القرن الماضي، اهتم مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم فريدمان بتطوير أفكار المدرسة الكلاسيكية في إطار ما يعرف بالمدرسة النقدية، ويرى النقديون أن التضخم دائماً وأينما كان هو ظاهرة نقدية تنتج عن نمو المعروض النقدي بمستويات تفوق مستويات النمو في الناتج الحقيقي في ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستويات الطلب الكلي ونشوء التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب.

وعلى الرغم من اختلافات الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية في تفسير أسباب التضخم، إلا أن هناك إجماعاً على أهمية الدور الذي تلعبه النقود في تحديد اتجاهات ومسارات الأسعار، لذا يمكن القول بأن للتضخم علاقة بفائض السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني والنمو المطرد في المعروض النقدي.

الفصل الثالث

تمهيد

تعد مشكلة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتطورة والنامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

عانى الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل وأزمات مردها أسباب داخلية وخارجية، نتيجة لذلك شهد معدلات تضخم مرتفعة في الكثير من السنوات، ومنخفضة في سنوات أخرى، إلا أن هذا التذبذب له إجراءات وتدابير للحد منه؛ مما جعل الدولة الجزائرية تتبّع عدة سياسات وأساليب لضبط معدل التضخم في حدود مسطرة.

ورغم التدابير التي اتبعتها الجزائر التي أدت إلى حصول استقرار في معدلات التضخم وأحيانا انخفاضها خلال الفترة 2020/2014 إلا أن هذه المشكلة لا تزال تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني ككل وعلى الصعيد الاجتماعي والسياسي.

وعليه سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين: يخصص الأول للفترة الممتدة من (2018/2014) والثاني للفترة الممتدة من (2020/2018).

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2018/2014)

شهد التضخم في الجزائر العديد من التغيرات بين ارتفاع وانخفاض، وكان لكل تغير سجل مجموعة من الأسباب والعوامل.

المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2018/2014)

يمكن تقسيم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم(1-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2018/2014

الوحدة: (%)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، 2016، 2017، 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

في سنة 2014 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث سجل 2.9% مقابل 3.3% في سنة 2013، ويعد هذا المعدل أقل مقارنة بقانون المالية 2014 الذي ارتقب معدل التضخم بنسبة 3.9% وإن المنحنى التنازلي مكسب للاستقرار النقدي، وذلك بفعل التسيير الجيد للسياسة النقدية¹؛ بعد التراجع المعتبر في سنتي (2014/2013) عاد التضخم نحو الارتفاع سنة 2015 ليلعب المستوى السنوي الوتيرة 4.8%؛ حيث سمحت إدارة السياسة النقدية خصوصا خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية

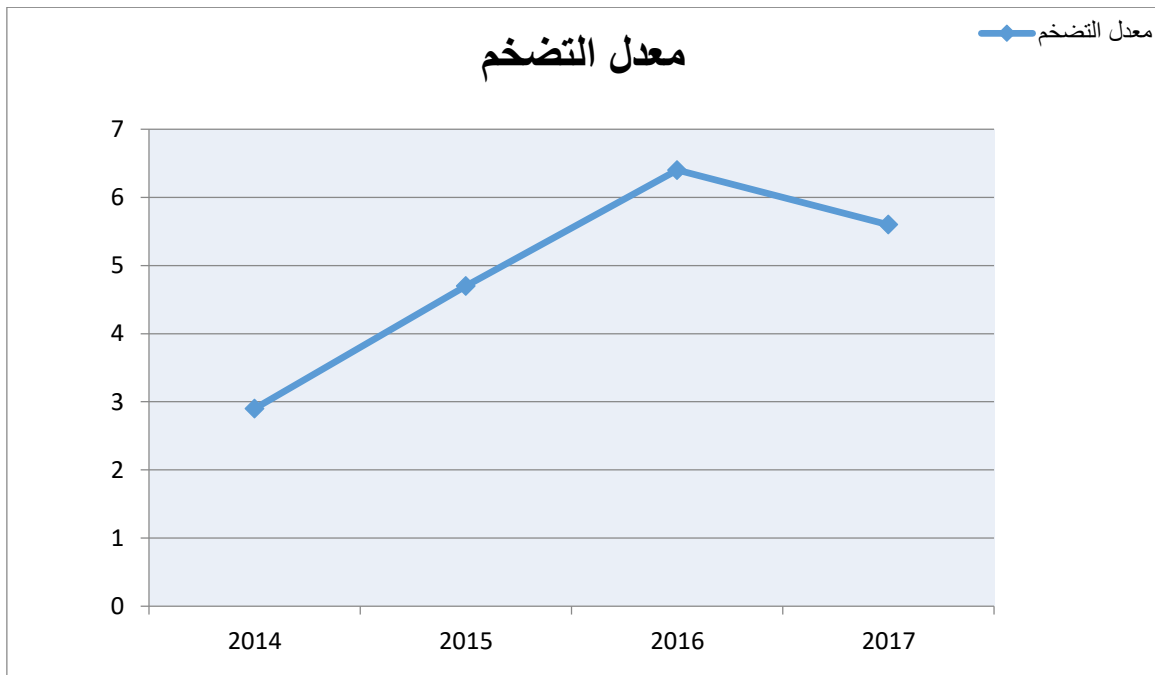
¹ - مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الاقتصادي، جامعة ألكلي محند أولحاج بالبويرة، العدد02، المجلد 12، 2019، ص702.

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعاً؛ في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه عراقيل إلى حد كبير جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق، علماً أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل في سنة 2015.

بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم، حيث ارتفع من 2.9% في 2014 إلى 6.4% في سنة 2016، ولا يبدو هذا الارتفاع راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم؛ (تطور الكتلة النقدية M2، تدهور معدل أسعار الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة....)، بل هو راجع أساساً إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. وقد عرف التطور نحو الارتفاع لمتوسط الوتيرة السنوية للتضخم المسجل في 2015 و 2016. اتجاهاً معاكساً في سنة 2017، لينخفض المتوسط إلى 5.6% مقابل 6.4% في 2016. وقع هذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، الأكثر وضوحاً من حيث الانزلاق السنوي، على الرغم من الارتفاع البسيط في نمو الكتلة النقدية M2، وبخصوص سنة 2018 تباطأ متوسط الوتيرة السنوية للتضخم من جديد.

الشكل رقم(1): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2018/2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق.

المطلب الثاني: أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017/2014)

اختلفت الآراء في الأسباب المسببة لتضخم الجزائر، منهم من أسند ذلك لأسباب داخلية تتعلق بطبيعة الاقتصاد القائم في البلد، ومنهم من أسنده لأسباب خارجية متعلقة بالاستيراد من العالم الخارجي.

أولاً: الأسباب الداخلية: تتمثل أهم الأسباب الداخلية المحدثة للتضخم في الجزائر فيما يلي:

1. **زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يعد نمو الطلب المحلي الكلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر، ما يمثل الزيادة في النقود دون الزيادة في الإنتاج؛ الذي يؤدي لزيادة ارتفاع الأسعار.

من بين الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية.

2. **زيادة الكتلة النقدية:** جاء في تقرير البنك الجزائري السنوي لسنة أن المعروض النقدي M2 هو المحدد الرئيسي للتضخم للفترة (2014/2001)، مساهم في 70.7% من إجمالي التضخم؛ ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة في الجدول والشكل الموائين:

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

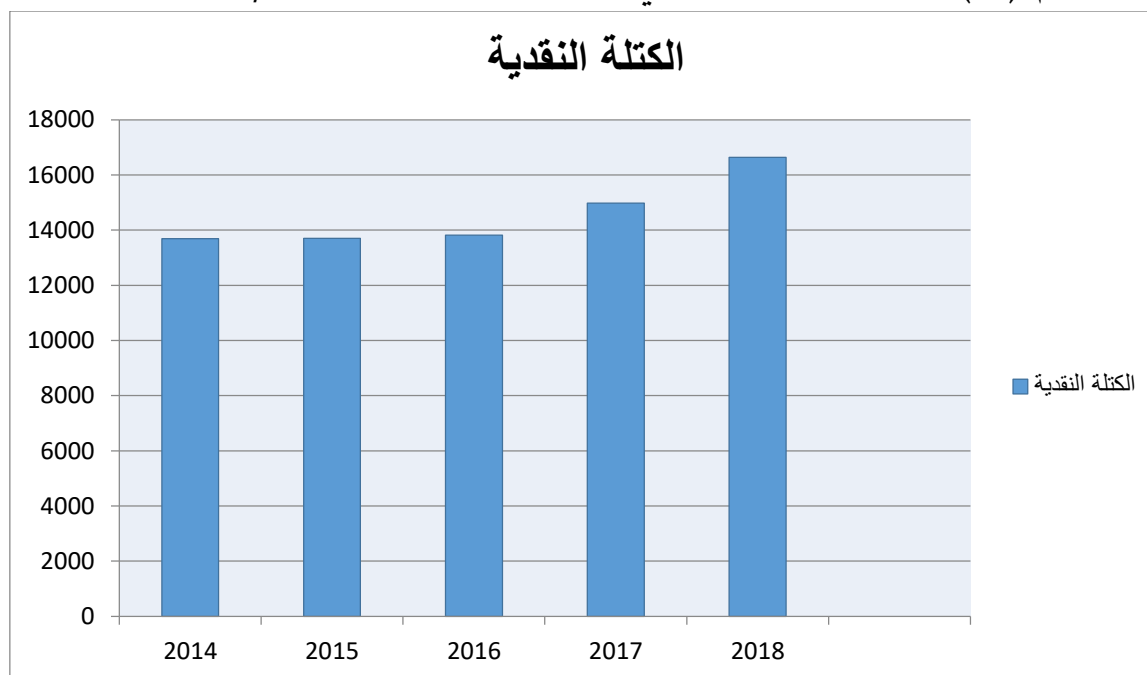
الجدول رقم(2-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة: (2018 /2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الكتلة النقدية	16636.70	14974.60	13816.30	13704.60	13686.70	11941.50
معدل النمو %	11.10	8.38	0.82	0.13	14.61	8.41

المصدر: البنك الجزائري

الشكل رقم: (2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018/2017:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2018/2014) تميزت بالارتفاع المستمر، ويرجع ذلك إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتنفيذ برامجها الاقتصادية التي باشرتها منذ 2001؛ المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط. ارتفعت الكتلة النقدية في ظل برنامج التنمية المستدامة خلال الفترة (2010 /2014) إلى 13.686.70 مليار دينار، وبوتيرة متباطئة خلال 2016 و2017 أين سجلت ب 13.704.60 مليار دينار؛ وب

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

13.816.30 مليار دينار على التوالي جراء انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات والمحروقات وتجميد بعض المشاريع، أين واصلت الكتلة النقدية نموها خلال سنة 2017 بمعدل مرتفع نسبيا قدر ب 8.38% سجلت بقيمة 14.974.60 مليار دينار. ما فسر بوضع الودائع تحت الطلب لدى البنوك ب 20.5%؛ وتسديد الخزينة العمومية جزء من ديونها للشركة الوطنية للمحروقات.

3. **عجز الميزانية:** تتميز نفقات الميزانية في الجزائر بأنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الضغوط التضخمية، حيث تلجأ الدولة لتغطية العجز المسجل في ميزانيتها إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر، أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية في ظل الانتقال لعدم فاعلية النظام الجبائي. والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2018 / 2014.

الجدول رقم (3-3): تطور رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 2018 / 2014:

الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الإيرادات	4218.1	4684.6	4747.6	5635	6714.2
إجمالي النفقات	7656	8858	7984	6883	8627
رصيد الميزانية	-3437.9	-4173.4	-3235.6	-1247	-1914
نسبة العجز	40.90	47.11	40.53	18.11	22.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على قانون المالية

تميزت سنة 2014 بهشاشة معتبرة لميزانية الدولة، تحت أثر ارتفاع قوي في نفقات الميزانية الكلية بقيمة 7656 مليار دينار مقابل إجمالي إيرادات قدر ب 4218.1، تأثرت المالية العامة من الانخفاض في أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 حيث ينعكس أثر الصدمة الخارجية على المالية العامة، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الضريبة البترولية، في اتساع عجز الميزانية وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات. تفاقم هذا

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

الاتجاه نحو توسع العجز الإجمالي للخرزينة العمومية سنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ 2009، نتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30%، عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البرميل، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز. وفي سنة 2016 أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول ب 15.2% إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25%؛ في حين انخفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع الطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي لارتفاع الأسعار. من جهة أخرى انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي، مما يؤدي لارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.

الجدول رقم (4-3): هيكل الصادرات الجزائرية خلال 2018/2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المحروقات	58362	33081	27917	33203	38953
الصادرات خارج المحروقات	2810	2057	1781	1930	2830
إجمالي الصادرات	61172	35132	29698	35132	41783

المصدر: بنك الجزائر 2019.

ثانيا: الأسباب الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

1. التضخم المستورد: عدم مواكبة الناتج المحلي الإجمالي للنمو في الإنفاق الكلي المحلي دفع بالاقتصاد الجزائري إلى الاعتماد على الواردات.

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

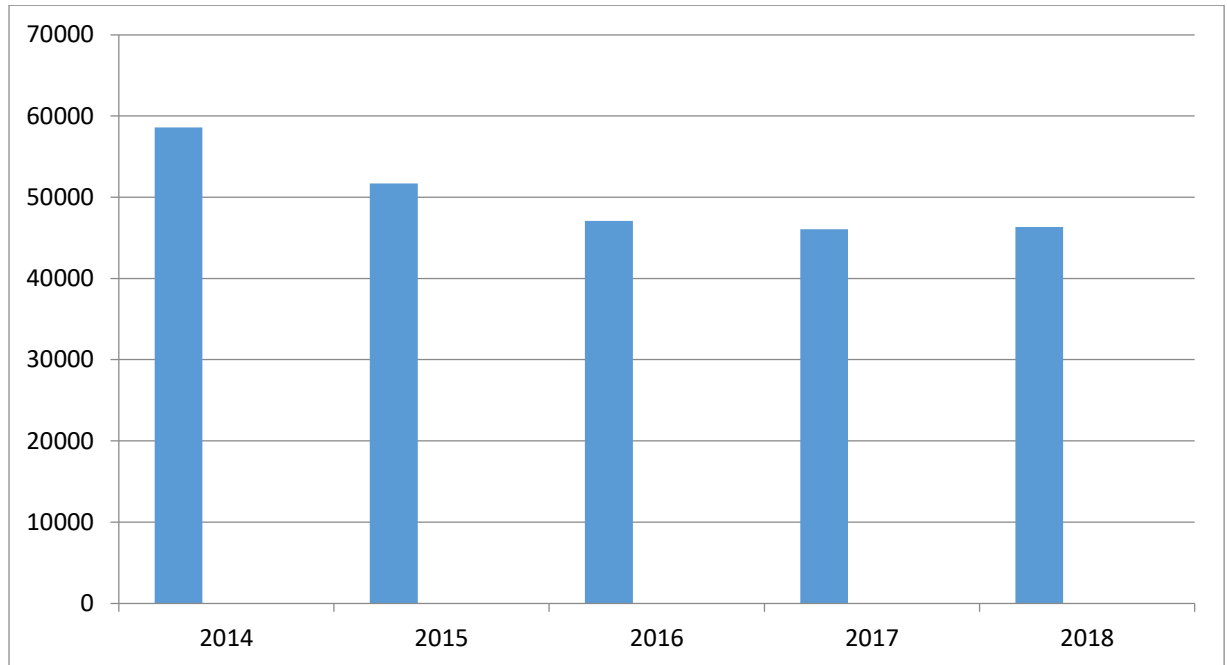
الجدول رقم(5-3): هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2018/2014

الوحدة: مليون دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات	58580	51702	47089	46059	46331

Source : <http://www.dgpp.mf.gor.dz>

الشكل رقم(3): هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2018/2014



من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق.

طول فترة الدراسة 2018/2014 شهدت الجزائر انخفاض في قيمة الواردات عدا سنة 2018 التي شهدت ارتفاع طفيف، على خلاف سنة 2014 التي تراجعت فيها احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة انهيار أسعار النفط في منتصف السنة، وهو ما فرض على البنك اتخاذ جملة من التدابير لاحتواء تزايد الواردات والمتمثلة في:¹

¹ - بنك الجزائر، أبريل 2017، ص ص، 20، 21.

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك للوضع المالية للمستورد عند توطين وعملية الاستيراد.
- تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من 2 إلى 1؛ أي من مرتين إلى مرة واحدة لهذه الأصول.
- إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

2. المديونية الخارجية:

الجدول رقم(6-3): تطور إجمالي الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2018/2014

الوحدة: مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الدين الخارجي	3735	3032	3849	3989	4042

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2018.

المطلب الثالث: الإجراءات والتدابير للحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة

2018/2014

تعتبر الحكومة الجزائرية استقرار الأسعار أحد أهم أهدافها ولذلك فإنها تسعى جاهدة أن تضع الحلول الفعالة والجذرية لمشكلة التضخم، ومن الحلول هنالك سياسات متبعة من طرف الدولة للتقليل من هذه الظاهرة السياسية مالية وسياسة نقدية والتي سنقتصر عليها في بحثنا، في إطار سعي السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها الوسيطة والنهائية، وفي

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

مقدمتها الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على معدلات تضخم مقبولة، اعتمدت هذه السياسة المطبقة في الجزائر على مجموعة من الأدوات أهمها:

أولاً: معدل إعادة الخصم: لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، يقوم البنك المركزي بإعادة الخصم؛ بحيث كل زيادة في معدل الخصم تؤدي لتقليص حجم النقود في المجتمع والعكس صحيح في حالة خفض المعدل. والجدول الموالي يوضح معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة: 2018/2014:

الجدول رقم (7-3): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2018/2014

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
معدل إعادة الخصم %	4	4	3.5	3.75	3.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 46، جوان 2019، ص 17.

من خلال الجدول نلاحظ ثبات نسب معدل إعادة الخصم خلال سنتي 2014 و 2015، ليسجل انخفاضا طفيفا سنة 2016 حيث كانت نسبة الاحتياطي القانوني 3.5% وذلك بغية زيادة الكتلة النقدية التي عرفت نمو ضئيل قدر بـ 0.8%، ليسجل بعدها 3.75 سنتي 2018 و 2018.

ثانياً: عملية السوق المفتوحة: رغم الأهمية الكبيرة للسوق المفتوحة في معظم الدول؛ إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية في الجزائر، لم تستخدم هذه الأداة منذ أول مرة في 1996 لغاية سنة 2016 عن طريق تفعيل آليات السوق المفتوحة في ظل الاحتياطات المتوقعة للسيولة.

ثالثاً: معدل الاحتياطي الإجباري: استعمل بنك الجزائر هذه الأداة للحد من قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع ومنه التقليل من منح القروض؛

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

الجدول رقم(8-3): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2018/2014

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي الإجباري %	12	12	8	4	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 46، جوان 2019، ص17.

من خلال الجدول أعلاه معدل الاحتياطي الإجباري بقي ثابتا خلال سنتي 2013 و2014 الأمر الذي نتج عنه تقليص السيولة إلى 1800 دج تقريبا وهو ما يفسر انخفاض معدلات التضخم خلال سنة 2014 أين بلغت 2.92%؛ وتواصل تطبيق هذه الأداة لغاية سنة 2016 ولكن بمعدل منخفض قدر بـ8%؛ وفي سنة 2017 انخفضت نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 4%، وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في السيولة وتزامنا مع بداية التمويل غير التقليدي، لينخفض معدل التضخم من 5.59%، سنة 2017 إلى 4.62%، سنة 2018.

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر خلال (2020/2018)

يعد التضخم من الظواهر المخلّة بالاقتصاد والتي تستلزم معالجتها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر (2020/2018)

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أسباب داخلية وأسباب خارجية.

الجدول رقم (9-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر الفترة 2020-2018

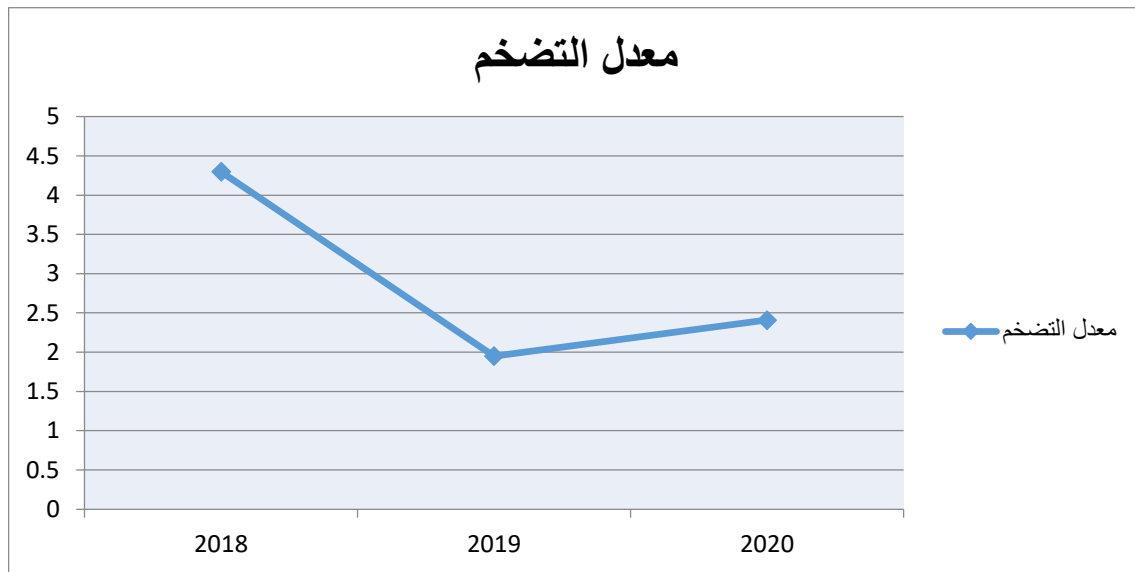
الوحدة %

السنة	2018	2019	2020
معدل التضخم	4.3	1.95	2.41

Source banque mondiale µK sur le site www.banquemondiale.org. consulté le 06/06/2022.

-Ministère de finance.sur le site www.mf.gov.dz. Consulté le 26/05/2022

الشكل رقم (4-3): تطور معدل التضخم في الجزائر (2020/2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

خلال الفترة 2019/2018 وبالرغم من نمو الكتلة النقدية 11.10% في سنة 2018 إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4.3% في سنة 2018 مقابل 5.6 في سنة 2017 ليبلغ 1.95% في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية

وبلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر 2.4% سنة 2020، حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وحسب المصدر ذاته فإن سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعاً، قد شهدت ارتفاعاً في أسعار المنتجات الغذائية + 2.0 والمواد المصنعة بـ 5.35% ما أثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 2% سنة 2019 إلى 2.41% في سنة 2020 .

المطلب الثاني: أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر (2018-2020)

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد، ومنهم من رأى أن أسباب التضخم تعد أسباباً خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاستيراد من العالم الخارجي...

أولاً: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر:

تعددت الأسباب الداخلية المؤدية إلى مشكل التضخم في الجزائر وأهمها:

1. زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الإنتاجية: يعتبر نمو الطلب الكلي

المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سبباً للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أي ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية ومنه ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي بسبب ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج التنمية وتحسن الأجور وتسهيل الائتمان وارتفاع عدد السكان.

من بين الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو انخفاض مستوى الإنتاجية وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

المنتج نقل تكاليف إضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.¹

2. زيادة الكتلة النقدية: أشار تقرير بنك الجزائر السنوي إلى أن المعروض النقدي M2 هو العامل الرئيسي المحدد للتضخم على مدى الفترة 2020/2018 إذ يبين تحليل المعطيات الخاص بهذه الفترة إلى أن M2 باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات والودائع بالعملات الأجنبية مقابلات صافي الأصول الخارجية والأصول المحلية الناجمة عن نمو القروض المقدمة للاقتصاد يساهم في 70.7% من إجمالي التضخم .

ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2020-2018 في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (10-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2020-2018

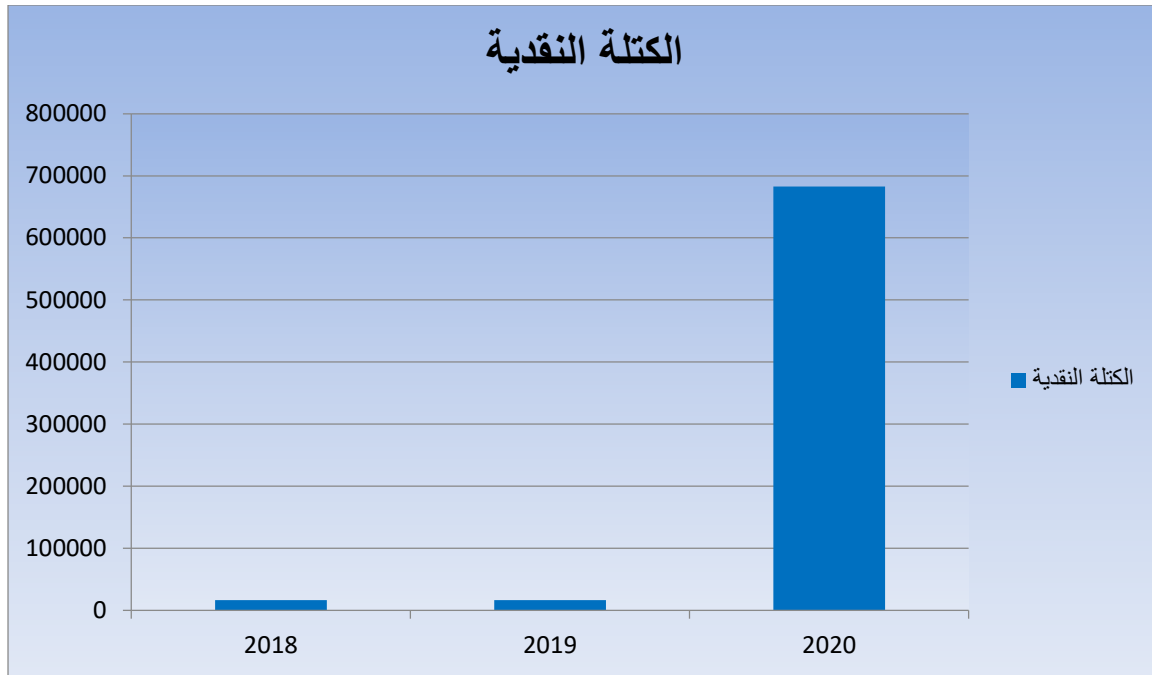
الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	2018	2019	2020
الكتلة النقدية	16.636.70	16.611.10	6.82.717
معدل النمو %	11.10	11	5.32

Source : Bank of Alegria sur le site https://www.bank-ofalgeria.dz/bulletin_42a.pdf

الشكل رقم (5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2020/2018)

¹ أدبوب سارة ، لسبع مريم ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، جامعة الجزائر 3 ،مجلة ارتقاء البحوث و الدراسات لاقتصادية ،المجلد 02 ، العدد 02 ،ديسمبر 2021 ، ص ص 45 ، 46.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية ارتفعت بمعدلات نسبية بلغت 11.10% وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية إلى 16.636.70 مليار دينا، ويفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك ب 20.5% تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ، فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد.¹

كما أن الكتلة النقدية عرفت زيادة معتبرة في نهاية سنة 2020 قدرت ب 7.12% بعد أن سجلت تراجعا طفيفا في نهاية 2019 قدر ب 0.78 % حسب ما أفاد به بيان بنك الجزائر وذلك يعكس انتعاش زيادة الكتلة النقدية بالمعنى الواسع، مقدرا إياها ب 6.827 مليار دينار في نهاية 2020 مقابل 16506.6 مليار دينار في نهاية سنة 2019.

¹ - بنك الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص، 4،5.

كما أن هذا الارتفاع يمثل 9.05 % خارج ودائع المحروقات مقابل 6.03 % في نهاية 2019 في حين عرفت الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك ارتفاعا بـ 12.03 % منتقلة من 9437.6 مليار دينار في نهاية 2019 إلى 140.76 مليار دينار في نهاية 2020.

ثانيا: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر: تتمثل فيما يلي:

1. التضخم المستورد: يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فهو ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، والتي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقا، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس درجة التبعية إلى الخارج، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا طغت السلع التجهيزية والوسيطة الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع.

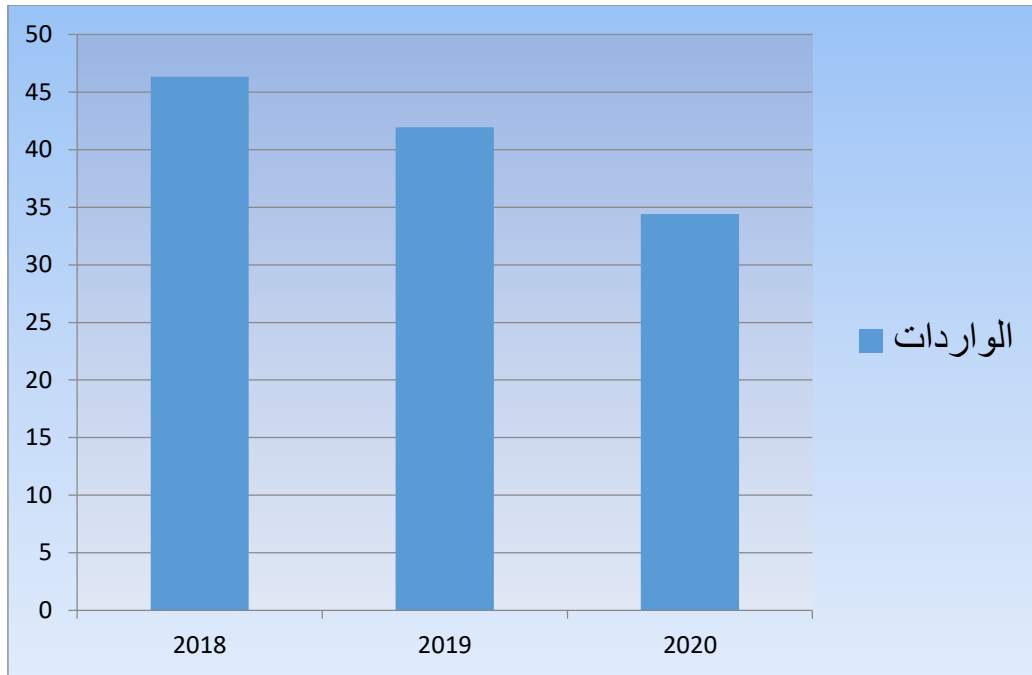
الجدول رقم(11-3): يوضح تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2020/2018:

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	2018	2019	2020
الواردات	46.331	41.935	34.4

Source: http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/pdf/retrospective/commerce_exterieur/commext2019.pdf

الشكل رقم(6): تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة 2020/2018



من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن سنة 2018 شهدت ارتفاع طفيف في قيمة الواردات حيث بلغت 46.331 مليون دولار، وعودة انخفاضها في سنة 2019 حيث بلغت قيمتها 41.935 مليون دولار وذلك على خلفية تراجع احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة انهيار أسعار النفط.

وشكلت سنة 2020 سنة استثنائية للواردات حيث تراجعت بـ 18% وبلغت قيمتها 34.4 مليون دولار وذلك على إثر الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية.

المطلب الثالث: الإجراءات والتدابير للحد من التضخم في الجزائر (2020/2018)

يتدخل البنك المركزي بطريقة غير مباشرة للتأثير في العرض النقدي، عن طريق معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي القانوني.

أولاً: معدل إعادة الخصم: من خلال الاطلاع على تقارير بنك الجزائر لسنوات قيد الدراسة لم يطرأ أي تغيير على معدل إعادة الخصم في الجزائر وحسب الإحصائيات

الفصل الثالث: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2020/2014

استقر في معدل 3.75%، يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم.

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية. تحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة.

الجدول رقم (12-3): تطور قيم الاحتياطيات النقدية في الجزائر للفترة (2018-2020)
الوحدة : مليار دينار

السنوات	2018	2019	2020
الاحتياطيات النقدية	1239.2	1156.6	694.9

Source sur le site www.bank-of-algeria.dz. bulletin statistique n°53 mars 2021.

نلاحظ من خلال إحصائيات بنك الجزائر خلال فترة الدراسة، انخفاض الاحتياطيات النقدية خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، أما سنة 2020 شهدت انخفاض حاد بلغت فيه قيمة الاحتياطيات 694.9 مليار دينار عما كانت عليه سنة 2019 بقيمة 1156.6 مليار دينار.

في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعاً للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقداً فتتخفف الاحتياطيات النقدية للبنوك وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرفع سعر الفائدة.

ثالثا: معدل الاحتياطي الإجباري: ما يعرف نسبة الاحتياطي الإجباري وهي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي و يمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم.

مقدرة البنك التجارية الاقراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه.

الجدول رقم(13-3) : تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (2018/2020)

السنوات	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي الإجباري	10.00	10.00	03.00

Source sur le site www.bank-of-algeria.dz. bulletin statistique n°53 mars 2021.

تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال فترة الدراسة توضح أن المعدل مستقر عند قيمة 10 % خلال السنتين 2018/2019 وانخفاض حاد نهاية سنة 2020 حتى يصل إلى معدل 3%، ومن هنا نقول إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فان البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بهذه النسبة من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياط نقدي، أما الباقي من حجم الودائع وهو الفرق بين حجم الوديعة والاحتياطي النقدي، فهذا المبلغ معد للإقراض ويمكن للبنوك التجارية خلق ودائع ائتمانية من هذه الوديعة الأصلية بمقدار أربعة أضاف الوديعة الأصلية لأن المضاعف هو مقلوب الاحتياطي، وبالتالي فالائتمان المصرفي يتضاعف، ولمحاربة التضخم فإن البنك المركزي يمكنه أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني مما سيجتنب عنه انخفاض المقدرة الاقراضية ونقص الودائع الائتمانية.

خلاصة الفصل :

التضخم الذي يعبر في كثير من الأحيان عن الارتفاع العام للأسعار يتم قياسه في الجزائر من خلال التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث عرفت الجزائر تضخما ظاهرا بعد انتهاجها لاقتصاد السوق وتحرير الأسعار، وبذلك يمكن إرجاع هذه الظاهرة لأسباب عديدة تتلخص في اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، كما أن هذا الاختلال ناتج عن عدة عوامل أهمها، ارتفاع معدلات الأجور دون أن تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاجية، بالإضافة إلى التوسع في الإصدار النقدي سواء لتغطية النفقات الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية أو لتسديد النفقات الاستهلاكية، ومن جهة أخرى فقد كان لارتفاع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية المترتبة عن ارتفاع عدد السكان و ارتفاع الطلب الكلي، وكذلك ارتفاع تكلفة المواد المستوردة من السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية، ومن جهة أخرى كان لارتفاع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية خاصة المتعلقة بالمواد الغذائية، المواصلات النقل، السكن والسلع الأخرى المختلفة... إلخ، الأثر البالغ في ارتفاع الأسعار وزيادة تعميق حدة هذه الضغوط التضخمية.

وعليه فقد كان لارتفاع معدل التضخم أثره الواضح على الأداء الاقتصادي الوطني باعتباره يمثل أحد ركائز التوازنات الاقتصادية الكلية ولارتباطه بمختلف المتغيرات الاقتصادية وللتخفيف من هذه الآثار تم العمل على توجيه أدوات مختلف السياسات الاقتصادية اللازمة كالسياسة النقدية التي تطرقنا إليها وضمن حدود إمكانياتها للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية وامتصاص أثارها السلبية.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد هدفنا من خلال هذا البحث الذي يصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية إلى دراسة إشكالية واقع التضخم في الجزائر، باعتبار هذه الظاهرة من المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية، حيث يعبر معدل التضخم على مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بالبلد، وقد تم التعرض من خلال هذا البحث لأهم النقاط التي تمكن من تقديم طرح متكامل للموضوع.

ففي الجانب النظري تم تحليل وتقديم الظاهرة انطلاقا من تعريف شامل لها، توضيح أنواعها وكيفية قياسها وتناول أهم النظريات الاقتصادية والتحليلات الفكرية لأبرز المدارس حول هذه الظاهرة مع محاولة تفسير وجهة نظر هذه المدارس الاقتصادية، وصولا إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها التضخم في الجزائر.

أما في الجانب التحليلي من الدراسة، فقد تم استعراض تطور واقع التضخم في الجزائر من خلال التركيز على الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، بالإضافة إلى ذكر أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، مع التطرق إلى أهم الإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة من خلال تناول أهم أدوات السياسة النقدية التي اعتمدتها السلطات للحد من هذه الظاهرة، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات و التقارير الصادرة عن البنك الجزائري، وزارة المالية، البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، وقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

النتائج:

- تعددت النظريات الاقتصادية والمدارس الفكرية المفسرة للتضخم، بدءا من النظرية الكمية للنقود مرورا بالنظرية الكينزية والنظرية النقدية الحديثة، وصولا إلى أحدث النظريات، لم يمنع من أن جميعها خلصت إلى نتيجة واحدة مفادها أن التضخم هو الارتفاع العام للأسعار، يرافقه انخفاض في قيمة العملة، مهما تعددت الأسباب والدوافع .
- ينشأ التضخم وفق النظرية الكمية نتيجة لزيادة كمية النقود مع افتراض ثبات الإنتاج الحقيقي وسرعة دوران النقود. في حين يرى كينز أن الزيادة في المعروض

النقدي تؤدي لزيادة الإنتاج، مع ارتفاع ضئيل في الأسعار، وتزيد حدة هذا الارتفاع مع اقتراب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي تتفق الرؤية النقدية والكنزية على أن التضخم ظاهرة نقدية تصيب الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل نتيجة زيادة المعروض النقدي، مما يثبت أهمية عرض النقود في تفسير التضخم.

- أدى هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى إضعاف الحافز لنمو القطاعات الأخرى المنتجة للسلع الأخرى البديلة للمحروقات.
- شهد معدل التضخم في الجزائر معدلات متذبذبة خلال فترة الدراسة يمكن إرجاعها إلى العديد من العوامل لعل أهمها الإنفاق على المشاريع غير المنتجة، وزيادة المعروض النقدي دون أن تقابلها زيادة حقيقية في الإنتاج، خاصة في ظل ضعف إنتاجية الاقتصاد الجزائري، مما يعني زيادة الطلب دون زيادة العرض، مما أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الطلب المتزايد، وبالتالي تعميق حدة الضغوط التضخمية بسبب ما تحمله الواردات من تضخم مستورد، وتدهور في قيمة العملة الوطنية، مما أثبت عجز القطاعات الاقتصادية في الجزائر عن الإنتاج لمواجهة الزيادة في المعروض النقدي والذي يزداد بمعدلات متسارعة خاصة عند تزايد حصيلة الجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول، فكل هذا يدل على أن أسباب ارتفاع معدل التضخم لا تقتصر على المتغيرات الاقتصادية الكلية فحسب .
- عمل صانعو السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى التفكير بشكل جدي لتنشيط دور السياسة النقدية للتخفيف من حدة التضخم وحده أثاره، عبر استعمال مختلف أدوات هذه السياسة، كمعدل إعادة الخصم وتحديد نسب الاحتياطي الإجباري وسياسة السوق المفتوحة غير أن كل هذا لم يجدي في الحد من التضخم، مما استلزم البحث من سياسات أخرى مكملة لهذه السياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل .

اختبار الفرضيات:

- صحة الفرضية القائلة بأن التضخم في الاقتصاد الجزائري ناجم عن تداخل من العوامل الداخلية و الخارجية والهيكلية أيضا، حيث رأينا تنوع وتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر .
- صحة الفرضية يؤدي زيادة المعروض النقدي إلى ارتفاع التضخم ،إذا كان البلد يتمتع بطاقات إنتاجية و جهاز إنتاجي مرن وهو الشيء لا تمتلكه الجزائر .

التوصيات والاقتراحات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال البحث إرتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة التضخم وهي على النحو التالي:
1. يتوجب على السلطات أن تضع في أولوياتها وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية وتوجيهها للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة كالقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي.
 2. على صانعي القرار العمل على التسيير الجيد لإيرادات المحروقات ودفع وتيرة النمو الاقتصادي بالاعتماد على مصادر أخرى غير المحروقات نظرا لما يتميز بها الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المواد الطاقوية.
 3. ينبغي اللجوء لسوق السندات لتمويل العجز في الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على الإصدار النقدي أو صندوق ضبط الإيرادات تفاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية.
 4. يجدر بالسلطات تبني سياسة تجارية حذرة تهدف للحد من الاستيراد وهو ما بدأ تنفيذه مؤخرا، على أن يتم في نفس الوقت تشجيع ودعم الجهاز الإنتاجي لأن إتباع مثل هذه السياسة في ظل جمود العرض يؤدي لارتفاع الأسعار نظرا لفائض الطلب المتراكم، كما حدث مؤخرا في سوق السيارات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. إسماعيل عبد الرحمان، حربي حربي، محمد موسى عريقات، المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
2. بكري أنس وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
5. حسون سمير، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2004.
6. حسين العجلان، الزيود محمد، صافي وليد أحمد، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7. حشيش عادل احمد، أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
8. رشدي شيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي و المصرفي، ط5، الدار الجامعية، 1985.
9. روبي نبيل، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
10. روبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1984.
11. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
12. سامي الحلاق سعيد، العجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13. سهير معتوق محمود، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
14. شامية أحمد زهير، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
15. شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، مؤسسة الأء للطباعة والنشر، عمان، 1996.
16. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
17. عزت غزلان محمد، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 291.
18. عطون مروان، أسعار صرف العملات في العلاقات الدولية النقدية، دار الهدى، الجزائر، 1992.
19. عطوان مروان، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.
20. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.
21. علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، الدار للطباعة والنشر والتوزيع، مصر القاهرة، 2002.
22. علاوي كامل وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
23. عمر عبد الحق، بن بوزيان محمد، العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس "أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.
24. مجدي سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.

25. موسمي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2002.
26. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
27. هاشم عوض فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
28. عدلي ناشز سوزي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، المنشورات الحقوقية، القاهرة، 2010.
29. وسام ملاك، النقود والسيارات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
30. وهيب مسيحة، النظرية النقدية وسياسة التوظيف، دون ذكر دار نشر، القاهرة، 1961.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الإستهلاك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017/2016.
 2. شيخة سفيان، مشاكل التضخم في الجزائر، جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، 2003.
 3. صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988_2000) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2002.
 4. هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2016.
- البحوث، المجلات، المقالات:**

1. أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، جامعة الجزائر 3، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات لاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021.
 2. منشورات جامعة دمشق، الاقتصاد النقدي، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2010/2009.
 3. مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الاقتصادي، جامعة ألكلي محند أولحاج بالبويرة، العدد 02، المجلد 12، 2019.
- التقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي نوفمبر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
 2. بنك الجزائر، التقرير السنوي سبتمبر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
 3. بنك الجزائر، التقرير السنوي جويلية 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
 4. بنك الجزائر، التقرير السنوي ديسمبر 2019، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
 5. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر رقم 2020 51.
 6. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس رقم 2021 53.
- المواقع الالكترونية :

1. Bank of Algeria sur le site : www.banque-ofalgeria.dz/bulletin_42a.pdf.
2. banque mondiale µK sur le site www.banquemondiale.org. consulté le 06/06/2022.
3. Ministère de finance. sur le site www.mf.gov.dz.
4. www.bank-of-algeria.dz. bulletin statistique n°53 mars 2021

مراجع باللغة اللاتينية:

1. Alfred Marshall, Principes monétaire d'économie politique Livre là3, traduit en français 2007
2. Azza souad, macroéconomie, université virtuelle de Tunis, 2006.
3. Augéy Dominique, Bramoulle Gérard, Economie monétaire, Dalloz, paris, 1.998
4. Bernard iandais, leçons de politique monétaire, de boeck, Bruxelles, 2008.